الإضافَةُ[1]

٣٨٥ ـ نونـاً تَـلِي الإعْـرَابَ أوْ تَـنْـوِيـنَـا مِـمَّـا تُـضِـيـفُ احْـذِفْ كَـطُـورِ سِـيـنَـا[٢]

٣٨٦ ـ وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ «مِنْ» أوْ «فِي» إذَا لَـمْ يَـصْـلُـحِ الَّا ذَاكَ وَالـلَّامَ خُـذَا[٣]

= هـ ـ في جواب ما تضمّن مثل المحذوف، وذلك في جواب استفهامٍ؛ كردِّك على من سألك: من أين جئتَ؟ بقولك: «البيتِ»، أي: من البيت.

و ـ بعد «إنْ» الشرطية: تقول: «اِيْتِ بكتابٍ، إن فقهٍ أو حديثٍ»، أي: إن بفقهٍ أو حديث. على حذف المضاف «كتاب».

ز ـ المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف، كقوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الجاثية: ٤ ـ ٥] أي: وفي اختلاف الليل والنهار.

(1) معنى الإضافة لغةً: الإسناد، وقيل: هو مشتقٌّ من الضيف؛ لأنه يستند إلى من يضيفُه.

وهي اصطلاحاً: نسبةٌ بين اسمين تُوجب جرّ ثانيهما أبداً.

وهذه النسبة تقييدية، أي: تُقيِّد المضافَ بالمضاف إليه بنوعٍ من القصر والتحديد، وسيأتي أنّ هذه النسبة بمعنى واحدٍ من ثلاثةٍ من أحرُف الجرّ يُقدَّر معناها في الكلام.

مع أن أبا حيّان نفى أن تكون الإضافة على تقدير حرفٍ.

(٢) «نوناً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: احذف، الآتي «تلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نون، والجملة في محل نصب صفة لقوله: نوناً «الإعراب» مفعول به لتلي «أو» عاطفة «تنوينا» معطوف على قوله: نوناً «مما» جار ومجرور متعلق باحذف «تضيف» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا بمن «احذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «كطور سينا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كطور، وطور مضاف، و«سينا» مضاف إليه، وهو مقصور من ممدود، وأصله سيناء.

(٣) «الثاني» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله: اجرر «اجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وانو» كذلك «من» قصد لفظه: مفعول به لانو «أو» عاطفة «في» معطوف على من «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» نافية جازمة «يصلح» فعل مضارع مجزوم بلم «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «ذاك» ذا: فاعل يصلح، والكاف حرف خطاب، وجملة الفعل المنفي بلم والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها «واللام» مفعول مقدم لخذ «خذا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

٣٨٧ ـ لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوَّلَا أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا(١)

إذا أُرِيدَ إضَافَةُ اسمٍ إلى آخَرَ حُذِف ما في المضاف:

من نونٍ تلي الإعرابَ، وهي نونُ التثنية أو نونُ الجمع، وكذا ما ألحق بهما، أو تنوينٍ(2)، وجُرَّ المضَافُ إليه؛ فتقول: «هذَانِ غُلَامَا زَيْدٍ، وهؤلاء بَنُوهُ، وهذا صاحِبُهُ».

واختلف في الجار للمضاف إليه؛ فقيل: هو مجرور بحرفٍ مقدرٍ(3)، وهو اللام أو «مِنْ» أو «في»، وقيل: هو مجرور بالمضاف، [وهو الصحيح من هذه الأقوال](4).

ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين(5)، وزعم بعضُهم أنها تكون أيضاً بمعنى «مِنْ» أو «في»، وهو اختيار المصنف، وإلى هذا أشار بقوله: «وانْوِ «من» أوْ «في». . إلى آخره».

وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير «مِنْ» أو «في» فالإضافة بمعنى ما تعيَّنَ تقديرُهُ، وإلا فالإضافة بمعنى اللام.

فيتعين تقدير «مِنْ» إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: «هذَا ثوبُ خَزٍّ، وخاتَمُ حديدٍ» والتقديرُ: هذا ثوبٌ من خز، وخاتم من حديد(6).

---

(١) «لما» جار ومجرور متعلق بخذ في البيت السابق «سوى» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلًا باللام، وسوى مضاف، واسم الإشارة من «ذينك» مضاف إليه «واخصص» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أولا» مفعول به لاخصص «أو» عاطفة «أعطه» أعط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لأعط «التعريف» مفعول ثان لأعط «بالذي» جار ومجرور متعلق بالتعريف «تلا» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة لا محل لها صلة الذي.

(2) بنوعيه الظاهر والمقدَّر.

(3) هو رأيُ ابن مالك كما ذكر السيوطي في «البهجة» ص٢١٢، والزجّاج كما في «شرح الأشموني» ٢/ ٣٥٧.

(4) وهو رأي سيبويه والجمهور.

(5) وهو المعنى الأصليّ، وإليه ردَّ من منع معنى «في» و«من» بتأوُّلاتٍ لا تخلو من تكلُّف.

(6) ولك أن تصوغ الضابط بقولك: إذا كان المُضاف بعضَ المضافِ إليه مع صحةِ إطلاق اسمه عليه، ويصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف.

تقول: هذا الخاتم حديدٌ.

ويتعين تقدير «في» إن كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضافُ، نحو: «أعجبني ضَرْبُ الْيَوْمِ زَيْداً» أي: ضربُ زيدٍ في اليوم، ومنه قولُه تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] وقولُه تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣][(١)].

فإن لم يتعين تقدير «مِنْ» أو «في» فالإضافة بمعنى اللام، نحو: «هذا غلامُ زيدٍ، وهذه يدُ عمرٍو» أي: غلامٌ لزيد، ويَدٌ لعمرو[(2)].

وأشار بقوله: «**واخصص أولاً.. إلى آخره**» إلى أن الإضافة على قسمين: مَحْضَة، وغير مَحْضَة[(3)].

فالمحضة هي: غيرُ إضافة الوصف المُشَابه للفعل المضارع إلى معموله.

وغير المحضة هي: إضافة الوصف المذكور، كما سنذكره بعدُ، وهذه لا تفيد الاسْمَ [الأوَّلَ] تخصيصاً ولا تعريفاً، على ما سنبيِّن.

والمحضة: ليست كذلك، وتفيد الاسمَ الأولَ تخصيصاً إن كان المضافُ إليه نكرةً، نحو: «هذا غلامُ امرأةٍ»[(4)]، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: «هذا غلامُ زيدٍ»[(5)].

---

(١) ومن ذلك قول الشاعر:

رُبَّ ابنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشمَعِلْ ... طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ

عند من رواه بإضافة طباخ إلى ساعات الكرى، ومعناه: طباخ في ساعات النوم.

(2) وزاد بعضُهم تقدير «كاف التشبيه»، والضابط لذلك أن المضاف مشبَّهٌ به، والمضاف إليه مشبَّهٌ؛ تقول: ذهبُ الأصيل. تريد أن أشعة الشمس لونُها لون الذهب!

قال كاتب هذه الأسطر: وفيه تكلُّف!

(3) وتُسمَّيان: «معنوية» و«لفظية» على الترتيب، وسيذكر ذلك المصنف عما قريب، لكن أردت لك أن تقرِنَ الأسماءَ دونَ تفاصيلَ؛ كي يسهُلَ عليك الحفظ.

(4) المراد بالتخصيص: قلة الاشتراك في النكرة، فقولك: «غلامُ امرأةٍ» يُخصّص هذا الغلام بامرأة واحدةٍ فحسبُ.

(5) ثمةَ من المضاف إلى معرفة ما لا يكتسب تعريفاً، وهو إذا كان المضافُ مُوغلاً في الإبهام والتنكير، وهذا المضافُ هو «غَيْر»، و«مِثْل» ونحوهما.

تقول: رأيتُ رجلاً نظيرَكَ.

ولو اكتسب تعريفاً لَمَا صَحَّ وصفُ النكرة به كما ترى.

٣٨٨ ـ وَإنْ يُشَابِهِ المَضَافُ «يَفْعَلُ» وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْذَلُ(١)

٣٨٩ ـ كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأملِ مُرَوَّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الحِيَلِ(٢)

٣٩٠ ـ وَذِي الإضَافَةُ اسمُها لَفْظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ(٣)

هذا هو القسم الثاني من قِسْمَي الإضافة، وهو غير المحضة؛ وَضَبَطَهَا المصنف بما إذا كان المضاف وَصْفاً يشبه «يَفْعَلُ» أي: الفِعْلَ المضارِعَ، وهو: كل اسم فاعل(4) أو مفعول، بمعنى الحال أو الاستقبال(5)، أو صفة مشبهة [ولا تكون إلا بمعنى الحال](6).

فمثالُ اسم الفاعل: «هذا ضاربُ زيدٍ، الآن أو غداً، وهذا رَاجينَا».

ومثالُ اسم المفعول: «هذا مَضْرُوبُ الأبِ، وهذا مُرَوَّعُ القَلْبِ».

ومثالُ الصفة المشبهة: «هذا حَسَنُ الوَجْهِ، وقليلُ الحِيَلِ، وعَظيمُ الأملِ».

فإن كان المضافُ غيرَ وصفٍ، أو وصفاً غيرَ عاملٍ، فالإضافةُ محضةٌ، كالمصدرِ، نحو: «عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ» واسمِ الفاعلِ بمعنى الماضي، نحو: «هذا ضاربُ زيدٍ أمْسِ».

---

(١) «إن» شرطية «يشابه» فعل مضارع، فعل الشرط «المضاف» فاعل يشابه «يفعل» قصد لفظه: مفعول به ليشابه «وصفاً» حال من قوله: المضاف «فعن» الفاء لربط الشرط بالجواب، عن: حرف جر «تنكيره» تنكير: مجرور بعن، وتنكير مضاف، والهاء مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بيعذل الآتي «لا» نافية «يعذل» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «كرب» الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كقولك: رب. . . إلخ، ورب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد «راجينا» راجي: اسم فاعل مجرور برب، وراجي مضاف، ونا: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «عظيم» صفة لراج، وعظيم مضاف، و«الأمل» مضاف إليه «مروع» صفة ثانية لراج، ومروع مضاف، و«القلب» مضاف إليه «قليل» صفة ثالثة لراج، وقليل مضاف، و«الحيل» مضاف إليه.

(٣) «وذي» اسم إشارة مبتدأ أول «الإضافة» بدل أو عطف بيان «اسمها» اسم: مبتدأ ثان، واسم مضاف، وها: مضاف إليه «لفظية» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وتلك» اسم إشارة مبتدأ «محضة» خبره «ومعنوية» معطوف على محضة، والجملة من هذا المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة.

(4) ومثله مبالغة اسم فاعل.

(5) فإن كان بمعنى الماضي، أو مطلق الزمن فالإضافة ثمة محضةٌ.

(6) وله شرطٌ هو أن يُضاف المضافُ «الوصفُ» إلى ما هو فاعلُهُ، أو مفعولُه في المعنى.

وأشار بقوله: «**فعن تنكيره لا يُعْذَلُ**» إلى أن هذا القسم من الإضافة ـ أعني غير المحضةِ ـ لا يفيد تخصيصاً ولا تعريفاً، ولذلك تدخل «رُبَّ» عليه وإن كان مضافاً لمعرفة[1]، نحو: «[رُبَّ] راجينا» وتوصف به النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وإنما يفيد التَخْفيفَ، وفائدتُه ترجع إلى اللفظ، فلذلك سمِّيت الإضافةُ فيه لفظية.

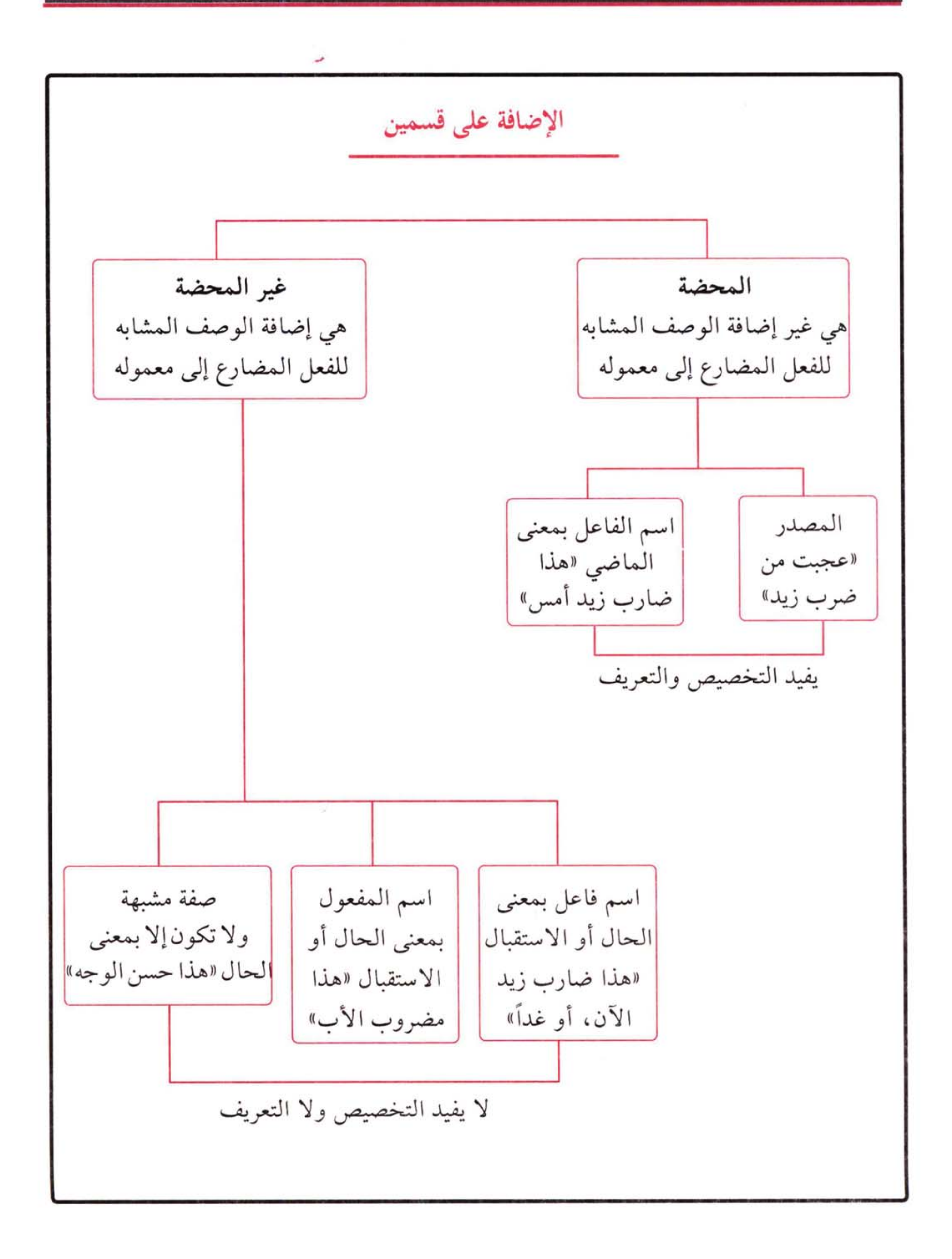
وأما القسم الأول، فيفيد تخصيصاً أو تعريفاً، كما تقدم، فلذلك سمِّيت الإضافةُ فيه مَعْنَوية[2]، وسميت مَحْضَة أيضاً لأنها خالصةٌ من نيَّة الانفصال، بخلاف غيرِ المَحضة؛ فإنَّها على تقدير الانفصال، تقول: «هذا ضَارِبُ زيدٍ الآنَ» على تقدير: «هذا ضاربٌ زيداً» ومعناهما مُتَّحِدٌ، وإنما أُضيف طلباً للخِفَّة.

---

(1) و«ربّ» لا تدخل إلا على النكرات.

(2) وذلك لأن فائدتها راجعةٌ إلى المعنى.

بخلاف اللفظية؛ فإنها لا تأثير لها على المعنى، وحسْبُها أن الغرضَ منها التخفيف في اللفظ بحذف التنوين، أو نون التثنية، أو نون الجمع، أو تفيد رفع القُبْح كما سيأتي.


الإضافة على قسمين
المحضة
هي غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله
غير المحضة
هي إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله
المصدر «عجبت من ضرب زيد»
اسم الفاعل بمعنى الماضي «هذا ضارب زيد أمس»
يفيد التخصيص والتعريف
اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال «هذا ضارب زيد الآن، أو غداً»
اسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال «هذا مضروب الأب»
صفة مشبهة ولا تكون إلا بمعنى الحال «هذا حسن الوجه»
لا يفيد التخصيص ولا التعريف

٣٩١ ـ وَوَصْلُ «أَلْ» بِذَا المُضَافِ مُغْتَفَرْ إنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَـ«ـالجَعْدِ الشَّعَرْ»[١]

٣٩٢ ـ أوْ بِالَّذي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَـ«ـزَيْدٌ الضَّارِبُ رَأسِ الجَانِي»[٢]

لا يجوز دخولُ الألفِ واللام على المضاف الذي إضافَتُه مَحْضَةٌ، فلا تقول: «هذا الغلامُ رَجُلٍ» لأن الإضافة مُنَافية[٣] للألف واللام، فلا يُجْمَع بينهما[4].

وأما ما كانت [إضافته] غيرَ مَحْضَةٍ، وهو المراد بقوله: «**بذا المضاف**» أي بهذا المضاف الذي تقدَّمَ الكلامُ فيه قبل هذا البيتِ، فكان القياسُ أيضاً يقتضي ألَّا تدخلَ الألفُ واللام على المضاف، لِمَا تقدَّم من أنهما متعاقبان، ولكن لَمَّا كانت الإضافة فيه على نية الانفصال، اغْتُفِرَ ذلك، بشرط أن تدخلَ الألفُ واللامُ على المضاف إليه، كـ«الْجَعْدِ الشَّعر، والضَّارِب الرَّجُلِ»، أو على ما أضيف إليه المضافُ إليه، كـ«زَيْدٌ الضّارِبُ رأسِ الجاني»[5].

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه، امتنعت المسألة، فلا تقول: «هذا الضّارِبُ رجلٍ»، ولا: هذا الضّارِبُ زيدٍ، ولا «هذا الضاربُ رأسِ جانٍ».

---

(١) «ووصل» مبتدأ، ووصل مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «بذا» جار ومجرور متعلق بوصل «المضاف» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «مغتفر» خبر المبتدأ «إن» شرطية «وصلت» وصل: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أل «بالثان» جار ومجرور متعلق بوصلت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «أو» عاطفة «بالذي» جار ومجرور معطوف على قوله: «بالثان» في البيت السابق «له» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضيف» الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول «الثاني» نائب فاعل أضيف، والجملة لا محل لها صلة.

(٣) في بعض النسخ: «معاقبة»، والمقصود لا يتغير؛ فإن معنى المعاقبة أن كل واحدة منهما تعقب الأخرى؛ أي تدخل الكلمة عقبها، فهما لا يجتمعان في الكلمة، وسيأتي يقول: «لما تقدم من أنهما متعاقبان».

(4) بمعنى أن معنى الإضافة الأساسَ هو التعريف، وهو حاصلٌ فلا داعيَ لـ«الـ»، أو لأنه سيجتمع على الشيء الواحد مُعَرِّفان!

(5) وثمة حالٌ ثالثةٌ هي أن يكون المضاف إليه مضافاً لضميرِ ما فيه «الـ»، كقول الشاعر:

الـوُدُّ أنـتِ الـمـسـتـحِـقّـةُ صفـوِهِ مـنّـي وإن لـم أرجُ مـنـكِ نـوالا

وسيذكر حالين أُخريَين هما: كون المضاف مثنى. أو مجموعاً جمع مذكر سالماً؛ فتكون الحالاتُ خمساً.

هذا إذا كان المضاف غير مثنًّى ولا مجموعٍ جمعَ سلامةٍ لمذكَّر، ويدخل في هذا المفردُ كما مُثِّلَ، وجمعُ التكسير، نحو: «الضوارب ـ أو الضُّرَّاب ـ الرَّجُلِ، أو غلامِ الرجلِ» [وجمع السلامة لمؤنث، نحو: «الضاربَات الرَّجُلِ، أَوْ غُلَامِ الرَّجُلِ]».

فإن كان المضاف مثنًّى أو مجموعاً جمعَ سلامةٍ لمذكر، كَفَى وجودُهَا في المضاف، ولم يُشْترط وجودُهَا في المضاف إليه، وهو المراد بقوله:

٣٩٣ ـ وَكَوْنُهَا فِي الوَصْفِ كَافٍ إنْ وَقَعْ ... مُثَنًّى اوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعْ(١)

أي: وجُودُ الألفِ واللامِ في الوصف المضافِ إذا كان مثنًّى أو جمعاً اتَّبَعَ سبيل المثنى ـ أي: على حَدِّ المثنى، وهو جمع المذكر السالم ـ يُغْنِي عن وجودها في المضاف إليه، فتقول: «هذَانِ الضاربا زَيْدٍ، وَهؤلاء الضَّارِبُو زَيْدٍ»(٢)، وتحذف النونَ للإضافة.

٣٩٤ ـ وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ ... مَعْنًى وَأَوِّلْ مُوهِماً إذَا وَرَدْ(٣)

---

(١) «وكونها» كون: مبتدأ، وها: مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه «في الوصف» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الكون الناقص «كاف» خبر المبتدأ «إن» شرطية «وقع» فعل ماض، فعل الشرط، وفيه ضمير مستتر جوازاً يعود إلى المضاف فاعل «مثنى» حال من الضمير المستتر في وقع السابق «أو» عاطفة «جمعاً» معطوف على مثنى «سبيله» سبيل: مفعول مقدم على عامله وهو قوله: اتبع، الآتي، وسبيل مضاف، والهاء مضاف إليه «اتبع» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على قوله: جمعاً، والجملة في محل نصب صفة لقوله: جمعاً، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، ويجوز أن تقرأ «أن» بفتح الهمزة على أنها مصدرية؛ فهي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل لكاف، أو بكسر الهمزة على أنها شرطية، وشرطها قوله: «وقع» كما سبق تقريره. والجواب محذوف يدلُّ عليه سابق الكلام.

(٢) ومن شواهد ذلك قول عنترة بن شداد العبسي في معلَّقته:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ ... لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابنَيْ ضَمْضَمِ
الشاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أشتِمْهُمَا ... والنَّاذِرِينِ إذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي

وقول الآخر:

إنْ يَغنَيَا عَنِّيَ المُستَوطِنَا عَدَنٍ ... فَإِنَّنِي لَسْتُ يَومًا عَنهُمَا بِغَنِي

(٣) «لا» نافية «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول «اسم» نائب فاعل يضاف «لما» جار ومجرور متعلق بقوله: «يضاف» السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «اتحد» الآتي «اتحد» فعل ماض، وفي قوله: «اتحد» ضمير مستتر يعود على ما الموصولة فاعل، والجملة لا محل لها صلة «معنى» منصوب على التمييز أو على =

المضاف يتخصَّصُ بالمضاف إليه، أو يَتَعَرَّف به؛ فلا بد من كونِهِ غَيْرَهُ؛ إذ لا يَتَخَصَّصُ الشيء أو يَتَعَرَّفُ بنفسه، ولا يضاف اسم لما به اتَّحَدَ في المعنى، كالمترادفين، وكالموصوف وصفتِهِ؛ فلا يقال: «قَمْحُ بُرٍّ» ولا: «رَجُلُ قَائِمٍ» وما ورد مُوهِماً لذلك مُؤَوَّلٌ، كقولهم: «سَعِيدُ كُرْزٍ» فظاهرُ هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه، لأن المراد بسعيد وكرز [فيه] واحد؛ فيؤَوَّلُ الأول بالمسمَّى، والثاني بالاسم؛ فكأنه قال: جَاءَنِي مُسَمَّى كُرْزٍ، أي: مسمَّى هذا الاسم، وعلى ذلك يُؤَوَّلُ ما أشبه هذا من إضافة المُتَرَادِفَيْنِ، كـ«يوم الخميس»(1). **وأما ما ظاهرُ إضافةُ الموصوفِ إلى صفته، فمؤوَّلٌ على حذف المضافِ إليه الموصوفِ بتلك الصفة**، كقولهم: «حَبَّةُ الحمقاء، وصَلَاةُ الأولى»، والأصْلُ: حَبَّةُ البَقْلَةِ الحمقاء، وصلاة السَّاعَة الأولى، فالحمقاء: صفة للبقلة، لا للحبة، والأولى صفة للساعة، لا للصلاة، ثم حذف المضاف إليه ـ وهو البقلة والساعة ـ وأقيمت صفتُه مُقَامَه، فصار: «حبة الحمقاء، وصلاة الأولى»، فلم يُضَفِ الموصوف إلى صفته، بل إلى صفة غيره.

٣٩٥ ـ وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلَا تَأْنِيثاً انْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوهَلَا(٢)

قد يكتسب المضافُ المُذَكَّرُ من المؤنَّث المضافِ إليه التأنيثَ، بشرط أن يكونَ المضافُ صالحاً للحَذْفِ وإقامةِ المضاف إليه مُقَامَهُ، وَيُفْهَمَ منه ذلك المعنى، نحو: «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ» فَصَحَّ تأنيثُ «بعض» لإضافته إلى أصابع وهو مؤنَّث؛ لصحَّة الاستغناءِ بأصابع عنه، فتقول: «قُطِعَتْ أَصَابِعُه» ومنه قولُه: [الطويل]

= نزع الخافض «وأول» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «موهماً» مفعول به لأول «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «ورد» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «موهم» والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(1) هذا من باب إضافة العامّ إلى الخاصّ، ولا يجوز العكس، فلا يُقال: خميسُ اليوم؛ إذ لا فائدةَ فيه.

(٢) «وربما» رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، وما: كافة «أكسب» فعل ماض «ثان» فاعل اكسب «أولاً» مفعول أول لأكسب «تأنيثاً» مفعول ثان لأكسب «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قوله: أولاً «لحذف» جار ومجرور متعلق بقوله: موهلاً، الآتي «موهلاً» خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

ش٢٢٣ ـ مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ(١)

فأَنَّثَ المرَّ لإضافته إلى الرياح، وجاز ذلك لصحَّة الاستغناءِ عن المرِّ بالرياح، نحو: «تَسَفَّهَتِ الرِّيَاحُ».

وربما كان المضاف مؤنثاً فَاكْتَسَبَ التذكيرَ من المذكر المضافِ إليه بالشرط الذي تَقَدَّمَ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] فـ«رحمة» مؤنث، واكتسبت التذكيرَ بإضافتها إلى «الله» تعالى.

فإن لم يصلح المضافُ للحذف والاستغناءِ بالمضاف إليه، عنه لم يَجُزِ التأنيثُ؛ فلا تقول: «خَرَجَتْ غُلَامُ هِنْدٍ» إذ لا يقال: «خرجت هند» ويُفهم منه خروجُ الغلام.

٣٩٦ ـ وَبَعْضُ الاسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَدَا(٢)

---

(١) هذا البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة.

اللغة: «اهتزت» مالت واضطربت «تسفهت» من قولهم: تسفهت الرياح الغصون: إذا أمالتها وحركتها «النواسم» جمع ناسمة، وهي الرياح اللينة أول هبوبها، وأراد من الرماح الأغصان.

المعنى: يقول: إن هؤلاء النسوة قد مشين في اهتزاز وتمايل، فهن يحاكين رماحًا ـ أي غصونًا ـ مرت بها ريح فأمالتها.

الإعراب: «**مشين**» فعل وفاعل «**كما**» الكاف جارة، وما: مصدرية «**اهتزت**» اهتز: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**رماح**» فاعل اهتزت، و«ما» المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، أي: مشين مشيًا كائنًا كاهتزاز. . إلخ «**تسفهت**» تسفه: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**أعاليها**» أعالي: مفعول به لتسفه، وأعالي مضاف، وها: مضاف إليه «**مر**» فاعل تسفهت، ومر مضاف، و«**الرياح**» مضاف إليه «**النواسم**» صفة للرياح.

الشاهد فيه: قوله: «تسفهت... مر الرياح» حيث أنث الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر، وهو قوله: مر، والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه، وهو الرياح.

(٢) «**وبعض**» مبتدأ «**الأسماء**» مضاف إليه «**يضاف**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**أبداً**» منصوب على الظرفية «**وبعض**» مبتدأ، وبعض مضاف، و«**ذا**» اسم إشارة: مضاف إليه «**قد**» حرف تقليل «**يأت**» فعل مضارع، وقد حذف لامه ـ وهي الياء ـ ضرورة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «بعض ذا»، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «**لفظاً**» منصوب على التمييز، أو بإسقاط الخافض، وعلى هذين يكون قوله: «**مفرداً**» حالاً من الضمير المستتر في قوله: «يأتي» ويجوز أن يكون قوله: «لفظاً» هو الحال، ويكون قوله: «مفرداً» نعتاً له.

من الأسماء ما يلزم الإضافة[1] ، وهو قسمان:

أحدهما: ما يلزم الإضَافَةَ لَفْظاً وَمَعْنًى، فلا يستعمل مفرداً، أي: بلا إضافة، وهو المراد بِشَطْرِ البيتِ، وذلك نحو: «عِنْدَ، وَلَدى، وسِوَى، وقُصَارَى الشيء، وحُمَادَاهُ: بمعنى غايته».

والثاني: ما يلزم الإضافَةَ مَعْنًى دون لَفْظٍ، [نحو: «كُلٍّ، وبَعْضٍ، وأيٍّ»]، ويجوز أن يستعمل مفرداً، أي: بلا إضافة، وهو المراد بقوله: «**وَبَعْضُ ذَا**» أي: وبعضُ ما لزم الإضافة [مَعْنًى] قد يُستعمَل مفرداً لفظاً، وسيأتي كلٌّ من القسمين.

٣٩٧ ـ وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ ... إيلَاؤُهُ اسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ[٢]

٣٩٨ ـ كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ ... وَشَذَّ إيلَاءُ «يَدَيْ» لِلَبَّيْ[٣]

من اللازم للإضافة لفظاً ما لا يُضَاف إلا إلى المضمَر، وهو المرادُ هنا، نحو: «وَحْدَكَ» أي: منفرداً[4] ، و«لَبَّيْكَ» أي: إقَامَةً على إجابتك بعد إقامة، و«دَوَالَيْكَ» أي: إدالة بعد إدالة، و«سَعْدَيْكَ» أي: إسعاداً بعد إسعاد، وشَذَّ إضافة «لَبَّيْ» إلى ضمير الغيبة، ومنه قولُه: [الرجز]

---

(1) ومنها ما تمتنع إضافَتُهُ كالمضمَرات والإشارات، وكغير «أيّ» من الموصولات، ومن أسماء الشروط، ومن أسماء الاستفهام. «شرح الأشموني» ٢/ ٣٧٧.

(٢) «بعض» مبتدأ، وبعض مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «يضاف» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «حتماً» مفعول مطلق لفعل محذوف «امتنع» فعل ماض «إيلاؤه» إيلاء: فاعل امتنع، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وإيلاء مضاف، والضمير مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول «اسماً» مفعول ثان لإيلاء «ظاهراً» نعت لقوله: اسماً «حيث» ظرف متعلق بامتنع «وقع» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «بعض ما يضاف» والجملة في محل جر بإضافة «حيث» إليها.

(٣) «كوحد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «لبي، ودوالي سعدي» معطوفات على «وحد» بعاطف محذوف من بعضها «وشذ» فعل ماض «إيلاء» فاعل شذ، وإيلاء مضاف، و«يدي» مضاف إليه «للبي» جار ومجرور متعلق بإيلاء على أنه مفعوله الثاني، ومفعوله الأول المضاف إليه.

(4) هذا هو الذي يُضافُ إلى جميع الضمائر من بين ما يُلازم الإضافة، فتقول: «وحدي»، «وحده»، «وحدك» وكل ما عداه مما سيأتي يلزم الإضافة إلى ضمير المخاطَبِ دون غيره.

ش٢٢٤ ـ إِنَّـكَ لَـوْ دَعَـوْتَـنِـي وَدُونِـي زَوْرَاءُ ذَاتُ مُـتْـرَعٍ بَـيُـونِ
لَـقُـلْـتُ لَـبَّـيْـهِ لِـمَـنْ يَـدْعُـونِـي[1]

وشذَّ إضافَةُ «لَبَّيْ» إلى الظاهر، أنشد سيبويه: [المتقارب]

ش٢٢٥ ـ دَعَـوْتُ لِـمَـا نَـابَـنِـي مِـسْـوَراً فَـلَـبَّـى فَـلَـبَّـيْ يَـدَيْ مِـسْـوَرِ[2]

---

(١) هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «زوراء» بفتح فسكون: الأرض البعيدة الأطراف «مترع» ممتد «بيون» بزنة صبور: البئر البعيدة القعر، وقيل: هي الواسعة الجالين، وقيل: التي لا يصيبها رشاؤها، وقيل: الواسعة الرأس الضيقة الأسفل «لبيه» في هذا اللفظ التفات من الخطاب إلى الغيبة، والأصل أن يقول: لقلت لك: لبيك.

المعنى: يقول: إنك لو ناديتني وبيننا أرض بعيدة الأطراف، واسعة الأرجاء، ذات ماء بعيد الغور؛ لأجبتك إجابة بعد إجابة، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صِعاب ولا شدائد.

الإعراب: «**إنك**» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسمه «**لو**» شرطية غير جازمة «**دعوتني**» دعا: فعل ماض، وضمير المخاطب فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة شرط «لو» «**ودوني**» الواو للحال، دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ودون مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**زوراء**» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال «**ذات**» صفة لزوراء، وذات مضاف، و«**مترع**» مضاف إليه «**بيون**» صفة لمترع «**لقلت**» اللام واقعة في جواب لو، قلت: فعل وفاعل، والجملة جواب «لو» وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر «إن» في أول الأبيات.

الشاهد فيه: قوله: «لبيه» حيث أضاف «لبى» إلى ضمير الغائب، وذاك شاذ، وقد أنشد سيبويه (١/ ١٧٦) البيت التالي لهذا البيت (رقم ٢٢٥) للاستدلال به على أن «لبيك» مثنًّى وليس اسمًا مفردًا بمنزلة لدى والفتى، ووجه الاستدلال أن الشاعر أثبت الياء مع الإضافة للظاهر كما تثبتها في إضافة المثنى، نحو: «غلامي زيد، وكتابي بكر» ولو كان مفردًا لقال: «لبى يَدَيْ» بالألف، كما تقول: لدى زيد، وفتى العرب، وسيوضحه الشارح أتمَّ توضيح.

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه التي لا يُعلم قائلها.

اللغة: «لما نابني» نزل بي من ملمات الدهر «مسورًا» بزنة درهم: اسم رجل «لبى» أجاب دعائي وأغاثني.

الإعراب: «**دعوت**» فعل وفاعل «**لما**» اللام حرف جر للتعليل، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بدعوت «**نابني**» ناب: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «**مسورًا**» مفعول به لدعوت «**فلبى**» الفاء عاطفة، لبى: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مسور، والجملة معطوفة على جملة «دعوت مسوراً» وقوله: «**فلبي يدي مسور**» الفاء للتعليل، =

كذا ذكر المصنفُ، ويُفْهَمُ من كلام سيبويه أن ذلك غيرُ شاذٍّ في «لَبَّيْ» و«سَعْدَيْ»[1].

ومذهب سيبويه أن «لَبَّيْكَ» وما ذكر بعده مُثَنًّى، وأنه منصوب على المصدرية بفعلٍ محذوفٍ، وأن تثنيته المقصودُ بها التكثيرُ؛ فهو على هذا مُلْحَقٌ بالمثنى[2]، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] أي: كرَّاتٍ، فـ«كَرَّتَينِ» ليس المراد به مرتين فقط؛ لقوله تعالى: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤] أي: مزدجراً وهو كَلِيلٌ، ولا ينقلبُ البصرُ مزدجراً كليلاً من كرَّتين فقط، فتعيَّن أن يكونَ المرادُ بـ«كَرَّتَين» التكثيرَ، لا اثنين فقط، وكذلك «لَبَّيْكَ» معناه: إقامةٌ بعد إقامةٍ كما تقدم، فليس المرادُ الاثنين فقط، وكذا باقي أَخَواتِهِ، على ما تقدَّم في تفسيرها.

وَمَذْهَبُ يونُسَ أنه ليس بمثنًّى، وأن أصله لَبَّى، وأنه مقصور، قُلِبت ألفُه ياءً مع المضمر، كما قُلِبت ألف «لَدَى، وعَلَى» مع الضمير في «لَدَيْه»، و«عَلَيْهِ».

ورَدَّ عليه سيبويه بأنه لو كان الأمرُ كما ذكر، لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياءً كما لا تنقلب ألف «لَدَى» و«عَلَى»، فكما تقول: «عَلَى زَيْدٍ» و«لَدَى زَيْدٍ» كذلك كان ينبغي أن يقال: «لَبَّى زَيْدٍ» لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألفَ ياء، فقالوا:

فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ [ش٢٢٥]

فدلَّ ذلك على أنه مُثَنًّى، وليس بمقصورٍ كما زعم يونُس[3].

= ولبي: مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف، وهو مضاف، ويدي مضاف إليه، ويدي مضاف، و«مسور» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «فلبي يدي مسور» حيث أضاف «لبي» إلى اسم ظاهر، وهو قوله: «يدي» شذوذاً، وفيه دليل على أن «لبيك» مثنى كما ذهب إليه سيبويه، وليس مفردًا مقصورًا كالفتى كما ذهب إليه يونس بن حبيب، وقد بينا ذلك في شرح الشاهد السابق، وبيَّنه الشارح.

(1) «الكتاب» ١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢.

(2) «الكتاب» ١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(3) في «الكتاب» ١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢ حكاية قول يونس ومناقشته من سيبويه!

٣٩٩ ـ وأَلْزَمُوا إضَافَةً إلَى الجُمَلْ «حَيْثُ» و«إذْ» وَإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ[(١)]

٤٠٠ ـ إفْرَادُ إذْ وَمَا كَإذْ مَعْنًى كَإذْ أَضِفْ جَوَازاً نَحْوُ «حِينَ جَا نُبِذْ»[(٢)]

من المُلازِم للإضافة ما لا يُضَاف إلَّا إلى الجملة، وهو: «حيث، وإذْ، وإذا».

فأما «**حيث**» فتضاف إلى الجملة الاسمية، نحو: «اجْلِسْ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ»[(٣)] وإلى الجملة الفعلية، نحو: «اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ» أو «حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ»، وشذَّ إضافتها إلى مفرَد، كقوله: [الرجز]

ش٢٢٦ ـ أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعا [نجماً يضيءُ كالشِّهاب لامعا][(٤)]

---

(١) «وألزموا» الواو عاطفة، ألزموا: فعل وفاعل «إضافة» مفعول ثان مقدم على المفعول الأول «إلى الجمل» جار ومجرور متعلق بإضافة، أو بمحذوف صفة له «حيث» قصد لفظه: مفعول أول لألزموا «وإذ» معطوف على حيث «وإن» شرطية «ينون» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «إذ» وقوله: «يحتمل» فعل مضارع مبني للمجهول، جواب الشرط.

(٢) «إفراد» نائب فاعل «يحتمل» في البيت السابق، وإفراد مضاف، و«إذ» قصد لفظه: مضاف إليه «وما» اسم موصول: مبتدأ «كإذ» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «معنى» تمييز، أو منصوب بإسقاط الخافض «كإذ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «أضف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «جوازاً» مفعول مطلق «نحو» خبر مبتدأ محذوف، أي: وذلك نحو، وما بعده جملة في محل جر بإضافة نحو إليها.

(٣) وإذا أُضيفت «حيث» إلى جملة اسمية، فالأحسن ألا يكون الخبر فيها فعلاً، نحو: «جلست حيث زيد جبسته» أو: «جلست حيث زيد نهيته» فإذا أردت أن يكون هذان المثالان غير قبيحين، فانصب الاسم لتكون حيث مضافة إلى جملة فعلية.

(٤) البيت أحد الشواهد المجهولِ قائلُها.

اللغة: «سهيل» نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضي القيظ «الشهاب» شعلة النار.

الإعراب: نريد أن نذكر لك أن للنحويين في إعراب هذا البيت تكلفات عسيرة القبول وتمحلات لا تخلو عن وهن، وهاك إعرابَه، وسنذكر لك في أثنائه إشارات إلى بعض الوجوه التي قالوها لتعلم ما قلناه لك «أَما» الهمزة للاستفهام، ما: نافية، أو الكلمة كلها أداة استفتاح «**ترى**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت «**حيث**» مفعول به مبني على الضم في محل نصب، وحيث مضاف، و«**سهيل**» مضاف إليه «**طالعا**» قيل: هو حال من سهيل، ومجيء الحال من المضاف إليه مع كونه قليلاً قد ورد في الشعر، وهذا منه، وقيل: هو حال من «حيث» والمراد بحيث هنا مكان خاص، مع أن وضعه على أنه اسم مكان مبهم، و«**نجمًا**» منصوب على المدح بفعل محذوف «**يضيء**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وأما «إذ» فتضاف أيضاً إلى الجملة الاسمية[١]، نحو: «جِئْتُكَ إذْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وإلى الجملة الفعلية، نحو: «جِئْتُكَ إذْ قَامَ زَيْدٌ»، ويجوز حذفُ الجملة المضافِ إليها، ويؤتَى بالتنوين عوضاً عنها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، وهذا معنى قولهِ: «وَإنْ يُنَوَّنْ يحتمل إفراد إذْ» أي: وإن ينون «إذْ» يحتمل إفرادها، أي: عدم إضافتها لفظاً؛ لوقوع التنوين عوضاً عن الجملة المضافِ إليها.

وأما «إذا» فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية، نحو: «آتِيكَ إذَا قَامَ زَيْدٌ»، ولا يجوز إضافتُها إلى جملة اسمية؛ فلا تقول: «آتِيكَ إذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» خلافاً لقوم، وسيذكرها المصنف[2].

وأشار بقوله: «وَمَا كَإذْ مَعْنًى كَإذْ» إلى أنَّ ما كان مثلَ «إذْ» - في كونه ظرفاً ماضياً غيرَ محدودٍ[3] - يجوز إضافَتُهُ إلى ما تضاف إليه «إذْ» من [الجملة، وهي] الجملُ الاسمية والفعلية، وذلك نحو: «حين، ووقت، وزمان، ويوم»؛ فتقول: «جِئْتُكَ حِينَ جَاءَ زَيْدٌ، وَوَقْتَ جَاءَ عَمْرٌو، وَزَمَانَ قَدِمَ بَكْرٌ، وَيَوْمَ خَرَجَ خَالِدٌ»، وكذلك تقول: «جِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وكذلك الباقي.

= جوازًا تقديره هو يعود إلى نجم، والجملة في محل نصب صفة لنجم «**كالشهاب**» جار ومجرور متعلق بيضيء «**لامعا**» حال مؤكدة.

الشاهد فيه: قوله: «حيث سهيل» فإنه أضاف «حيث» إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة، وإنما تضاف عندهم إلى الجملة، وقد أجاز الكسائي إضافة «حيث» إلى المفرد، واستدل بهذا البيت ونحوه، واعلم أنه يُروى هكذا:

أَمَـا تَـرَى حَـيـثُ سُـهَـيْـلٌ طَـالِـعُ

برفع «سهيل» على أنه مبتدأ، ورفع «طالع» على أنه خبره، و«حيث» مضافة إلى الجملة؛ فلا شاهد فيه حينئذ، ولكن يبقى أن القوافي منصوبة كما ترى في البيت التالي له.

(١) ويحسن أن تكون الجملة الاسمية التي تضاف إليها إذ غير ماضَوية العَجُز، بأن يكون الخبر اسمًا، كمثال الشارح، أو فعلاً مضارعًا، نحو: «جئت إذ زيد يقرأ».

(2) سيأتي ذلك ص٥٥.

ومثل «إذا» في هذا الحكم «لمّا» الظرفية الزمانية، لا على قول من يجعلها حرف ربطٍ، فالحروف لا شأنَ لها بالإضافة.

(3) غير المحدود: ما ليس له اختصاصٌ، أي: لا يدل على عدد مثل «أسبوع، شهرين...» أو وقت معين مثل: «أمسِ، غد...».

وإنما قال المصنف: «أَضِفْ جَوَازاً» ليُعلَم أن هذا النوعَ ـ أي: ما كان مثل «إِذْ» في المعنى ـ يضاف إلى ما يضاف إليه «إِذْ» ـ وهو الجملة ـ جوازاً، لا وجوباً.

فإن كان الظرفُ غيرَ ماضٍ أو محدوداً، لم يُجْرَ مُجْرَى «إذ» بل يُعَامَل غيرُ الماضي ـ وهو المستقبل ـ مُعامَلَةَ «إِذَا» فلا يضاف إلى الجملة الاسمية[1]، بل إلى الفعلية؛ فتقول: «أجِيئُكَ حِينَ يَجِيءُ زَيْدٌ»، **ولا يضاف المحدودُ إلى جملة**، وذلك نحو: «شَهْرٍ، وحَوْلٍ» بل لا يضاف إلا إلى مفرد، نحو: «شَهْر كَذَا، وحَوْل كَذَا».

٤٠١ ـ وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كإِذْ قَدْ أُجْرِيَا وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا[2]

٤٠٢ ـ وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا[3]

تَقَدَّمَ أن الأسماء المُضَافة إلى الجملة على قسمين: **أحدهما**: ما يضاف إلى الجملة لزوماً، **والثاني**: ما يضاف إليها جوازاً.

وأشار في هذَيْنِ البيتين إلى أنَّ ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعرابُ والبناء، سواء أُضيف إلى جملة فعلية صُدِّرتْ بماضٍ، أو جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع، أو جملة اسمية، نحو: «هذا يومُ جاء زيدٌ، ويومُ يقوم عَمرو، أو يومُ بكرٌ قَائِمٌ». **وهذا مذهب الكوفيين، وتبعهم الفارسيُّ والمصنفُ، لكن المختارَ فيما أُضيف إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ**

(1) تعلُّقه بفعلٍ مستقبلٍ يجعله محدوداً بالمستقبل، فهذا سبب معاملته معاملةَ «إذا».

(٢) «وابن» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أو» عاطفة «أعرب» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «ما» اسم موصول تنازعه الفعلان قبله «كإذ» متعلق بقوله: «أجريا» الآتي «قد» حرف تحقيق «أجريا» أجري: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها صلة، والألف للإطلاق «واختر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنا» مقصور للضرورة: مفعول به لاختر، وبنا مضاف، و«متلو» مضاف إليه، ومتلو مضاف، و«فعل» مضاف إليه، وجملة «بنيا» من الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر صفة لـ«فعل».

(٣) «قبل» ظرف متعلق بقوله: «أعرب» الآتي، وقبل مضاف، و«فعل» مضاف إليه «معرب» صفة لفعل «أو» عاطفة «مبتدأ» معطوف على فعل «أعرب» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ومن» اسم موصول مبتدأ، وجملة «بنى» وفاعله المستتر فيه جوازاً لا محل لها صلة، وجملة «فلن يفندا» من الفعل المضارع المبني للمجهول المنصوب بلن ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول، والفاء زائدة في خبر الموصول لشبهه بالشرط.

بماضٍ البناءُ، وقد روي بالبناء والإعراب قولُه: [الطويل]

ش٢٢٧ ـ عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا(١)

بفتح نون «حين» على البناء، وكسرِها على الإعراب.

وما وَقَعَ قبل فِعْلٍ مُعْرَبٍ، أو قبل مبتدأ؛ فالمختارُ فيه الإعرابُ، ويجوز البناء، وهذا معنى قوله: «وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا» أي: فلن يُغَلَّط، وقد قرئ في السبعة: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] بالرفع على الإعراب، وبالفتح على البناء(2)، هذا ما اختارهُ المصنفُ.

ومذهبُ البصريين أنه لا يجوز فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع أو إلى

(١) هذا صدر بيت للنابغة الذبياني، وعجزه قوله:

فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ

اللغة: «عاتبت» لمت في تسخط «الصبا» بكسر الصاد: اسم للصبوة، وهي الميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها «المشيب» هو ابيضاض المسود من الشعر، وقد يراد به الدخول في حده «أصح» فعل مضارع مأخوذ من الصحو، وهو زوال السكر «وازع» زاجر، كاف، ناه.

الإعراب: «على» حرف جر، ومعناه هنا الظرفية «حين» يروى بالجر معربًا، ويروى بالفتح مبنيًّا، وهو المختار، وعلى كل حال هو مجرور بعلى لفظًا أو محلًّا، والجار والمجرور يتعلق بقوله: «كفكف» في بيت سابق، وهو قوله:

فَكَفْكَفْتُ مِنِّي دَمْعَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهِلٌّ وَدَامِعُ

«عاتبت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «حين» إليها «المشيب» مفعول به لعاتبت «على الصبا» جار ومجرور متعلق بعاتبت «فقلت» فعل وفاعل، والجملة معطوفة بالفاء على جملة عاتبت «ألما» الهمزة للإنكار، لما: نافية جازمة، وفيها معنى توقع حصول مجزومها «أصح» فعل مضارع مجزوم بلما، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «والشيب وازع» الواو واو الحال، والجملة بعدها مبتدأ وخبر في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: «على حين» فإنه يروى بوجهين: بجر «حين» وفتحه، وقد بينا ذلك في الإعراب، فدل ذلك على أن كلمة «حين» إذا أضيفت إلى مبني كما هنا جاز فيها البناء؛ لأن الأسماء المبهمة التي تجب إضافتها إلى الجملة إذا أضيفت إلى مبني فقد تكتسب البناء منه، كما أن المضاف قد يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه، ويجوز فيها الإعراب على الأصل.

(2) الفتحُ قراءةُ نافعٍ وحدَه من بين العشرة ـ لا السبعة فحسب ـ كما في «النشر في القراءات العشر» ٢/١٩٦.

جملة اسمية إلَّا الإعرابُ، ولا يجوز البناءُ إلا فيما أُضِيفَ إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بماض[1].

هذا حكمُ ما يضاف إلى الجملة جوازاً، وأما ما يضاف إليها وجوباً، فَلَازِمٌ للبناء؛ لشبهه بالحرف في الافتقار إلى الجملة، كحَيْثُ، وإذْ، وإذَا.

٤٠٣ ـ وَأَلْـزَمُـوا «إذَا» إضَـافَـةً إلــى　　جُمَلِ الأفعَالِ كَـ«هُنْ إذَا اعْتَلَى»[٢]

أشار في هذا البيتِ إلى ما تقدَّمَ ذِكره من أن «إذا» تلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية[3]، ولا تُضَافُ إلى الجملة الاسمية، خلافاً للأخفش والكوفيين، فلا تقول: «أجِيئُكَ إذَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، وأمَّا «أجيئك إذا زَيْدٌ قَامَ» فـ«زيد» مرفوع بفعل محذوف، وليس مرفوعاً على الابتداء، هذا مذهب سيبويه[4].

وخَالَفه الأخفشُ؛ فجوَّز كونَه مبتدأ خَبَرُه الفعلُ الذي بعده[5].

وزعم السيرافِيُّ أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا، وإنما الخلافُ بينهما في خبره؛ فسيبويه يُوجِبُ أن يكون فعلاً، والأخفشُ يُجَوِّزُ أن يكون اسماً؛ فَيَجُوزُ في «أجيئك إذا زيد قام» جعلُ «زَيْدٌ» مبتدأ عند سيبويه والأخفش، ويجوز «أجيئكَ إذا زيد قائمٌ» عند الأخفش فقط[٦].

---

(1) وعلَّلوا قولهم بأن سبب البناء مع الماضي هو طلب المشاكلة، ولا وجه له مع الاسم والفعل المعرَب! وقد وجَّهوا الآية بأن اسم الإشارة عائدٌ للمذكور قبلَهُ، و«يومُ» ظرف متعلق بمحذوفٍ خبرُهُ.

(٢) «وألزموا» فعل وفاعل «إذا» قصد لفظه: مفعول أول لألزم «إضافة» مفعول ثان لألزموا «إلى جمل» جار ومجرور متعلق بقوله: إضافة، أو بمحذوف صفة له، وجمل مضاف، و«الأفعال» مضاف إليه «كهن» الكاف جارة لقول محذوف، هن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، وجملة «اعتلى» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(3) الماضوية على الأكثر، والمضارعية على الأقل، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيبٍ الهذلي:

والـنـفـس راغـبـةٌ إذا رغَّـبـتَـهـا　　وإذا تُـردُّ إلـى قـلـيـلٍ تـقـنَـعُ

ولزومها الإضافة إلى الجملة الفعليّة؛ لتضمُّنها معنى الشرط غالباً مع عدم كونها جازمة.

(4) «الكتاب» ١/١٠٦ ـ ١٠٧.

(5) وهو رأي الكوفيين كذلك، كما عند السيوطي في «البهجة» ص٢١٧.

(٦) قد يستدل للأخفش بقول الشاعر:

=

٤٠٤ ـ لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا ... تَفَرُّقٍ أُضِيفَ «كِلْتَا» و«كِلَا»[(١)]

من الأسماء المُلَازِمة للإضافة لفظاً ومعنًى «كِلْتَا» و«كِلَا»، ولا يُضَافَانِ إلا إلى معرفةٍ مثنًّى لفظاً [ومعنًى]، نحو: «جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وكِلْتَا المرأَتَيْنِ»، أو معنًى دون لفظ، نحو: «جَاءَنِي كلاهما، وكلتاهما» ومنه قولُه: [الرمل]

ش٢٢٨ ـ إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى ... وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ[(٢)]

وهذا هو المرادُ بقوله: «**لمفهم اثنين معرف**»، واحترز بقوله: «**بلا تفرُّق**» من مُعَرَّفٍ أفهَمَ الاثنين بتفرُّق[(٣)]، فإنه لا يضاف إليه «كلا، وكلتا» فلا تقول: «كلا زيد وعَمرٍو جاء»، وقد جاء شاذًّا، كقوله: [البسيط]

= إذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ ... لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فذاكَ المُذَرَّعُ

وأنصار سيبويه يخرجون هذا البيت على أن «كان» مضمرة بعد إذا، وكأنه قد قال: إذا كان باهلي؛ فتكون إذا مضافة إلى جملة فعلية، وهو تكلف.

(١) «لمفهم» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضيف» الآتي، ومفهم مضاف، و«اثنين» مضاف إليه «معرف» صفة لمفهم «بلا تفرق» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لمفهم «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول «كلتا» نائب فاعل «وكلا» معطوف على كلتا.

(٢) البيت لعبد الله بن الزبعرى، أحد شعراء قريش المعدودين، وكان في أول الدعوة الإسلامية مشركًا يهجو المسلمين، ثم أسلم، والبيت من كلمة له يقولها ـ وهو مشرك ـ في يوم أحد.

اللغة: «مدى» غاية ومنتهى «وجه» جهة «وقبل» ـ بفتح القاف والباء جميعًا ـ له عدة معان، ومنها المحجة الواضحة.

المعنى: يقول: إن للخير وللشر غاية ينتهي إليها كل واحد منهما، وإن ذلك أمر واضح لا يخفى على أحد.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «للخير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «إن» مقدم على اسمه «وللشر» معطوف على «للخير»، «مدى» اسم «إن» مؤخر عن خبره «وكلا» مبتدأ، وكلا مضاف، واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «وجه» خبر المبتدأ «وقبل» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «وكلا ذلك» حيث أضاف «كلا» إلى مفرد لفظًا، وهو «ذلك» لأنه مثنى في المعنى؛ لعوده على اثنين وهما الخير والشر.

(٣) فقد صارت شروط ما تضاف كلا وكلتا إليه ثلاثة؛ أولها: أن يكون المضاف إليه معرفة، وثانيها: أن يدل على اثنين أو اثنتين، وثالثها: أن يكون لفظًا واحدًا، كرجلين، وامرأتين، وخليلين.

ش٢٢٩ ـ كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً ... فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ المُلِمَّاتِ[(١)]

٤٠٥ ـ وَلَا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ ... «أَيًّا» وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفِ[(٢)]

٤٠٦ ـ أَوْ تَنْوِ الاجْزا واخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَهْ ... مَوْصُولَةً أَيًّا وبالعَكْسِ الصِّفَهْ[(٣)]

٤٠٧ ـ وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أوِ اسْتِفْهَامَا ... فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الكَلَامَا[(٤)]

---

(١) البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء لها قائلاً معينًا فيما نعلم.

اللغة: «عضدًا» معينًا وناصرًا «النائبات» جمع نائبة، وهي ما ينتاب الإنسان ويعرض له من نوازل الدهر «إلمام» نزول «الملمات» جمع ملمة، وهي ما ينزل بالمرء من المحن والمصائب.

المعنى: يقول: كل من أخي وصديقي يجدني عونًا له وناصرًا عندما تنزل به نازلة أو تنتابه محنة، فإنني أقف إلى جواره وآخذ بيده حتى يزول ما نزل به.

الإعراب: «**كلا**» مبتدأ، وكلا مضاف، وأخ من «**أخي**» مضاف إليه، وأخ مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**وخليلي**» معطوف على أخي «**واجدي**» واجد: خبر المبتدأ، وواجد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول، وإفراد الخبر مع أن المبتدأ مثنى لأن «كلا» لفظه لفظ الواحد ومعناه معنى المثنى، وتجوز مراعاة لفظه كما تجوز مراعاة معناه (انظر مباحث المثنى وما ألحق به في أول الكتاب) «**عضداً**» مفعول ثان لواجد «**في النائبات**» جار ومجرور متعلق بواجد «**وإلمام**» معطوف على النائبات، وإلمام مضاف، و«**الملمات**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «كلا أخي وخليلي» حيث أضاف «كلا» إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهو شاذ.

(٢) «ولا» ناهية «تضف» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لمفرد» جار ومجرور متعلق بتضف «معرف» نعت لمفرد «أيًا» مفعول به لتضف «وإن» شرطية «كررتها» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ومفعوله «فأضف» الفاء لربط الجواب بالشرط، أضف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٣) «أو» عاطفة «تنو» فعل مضارع معطوف على «كررتها» وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأجزا» مفعول به لتنوي «واخصصن» اخصص: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون نون التوكيد «بالمعرفة» جار ومجرور متعلق باخصص «موصولة» حال من «أي» قدم على صاحبه «أيًا» مفعول به لاخصص «وبالعكس الصفة» مبتدأ وخبر.

(٤) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على أي «شرطاً» خبر تكن «أو» عاطفة «استفهاماً» معطوف على قوله: «شرطاً» «فمطلقاً» الفاء لربط الجواب بالشرط، مطلقاً: مفعول مطلق عامله «كمل» الآتي، وأصله صفة لمصدر محذوف، أي: تكميلاً مطلقاً «كمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بكمل «الكلاما» مفعول به لكمل، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

من الأسماء الملازمة للإضافة معنًى «أيٌّ»[١]، ولا تضاف إلى مفردٍ معرفةٍ إلا إذا تكرَّرت، ومنه قولُه: [الطويل]

ش٢٣٠ ـ ألا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أيِّي وأيُّكُمْ غَـدَاةَ الْـتَقَـيْنَـا كَـانَ خَـيْـراً وَأَكْـرَمَـا[٢]

أو قَصَدْتَ الأجْزَاء، كقولك: «أيُّ زَيْدٍ أحْسَنُ؟» أيْ: أيُّ أجْزَاءِ زيدٍ أحْسَنُ، ولذلك يجاب بالأجزاء، فيقال: «عَيْنُه، أو أنْفُهُ» وهذا إنما يكون فيما إذا قصد بها الاستفهام[٣][4].

وأيٌّ تكون: استفهامية، وشَرْطية، وصِفَة، ومَوْصُولة.

---

(١) اعلم أولاً أن «أي» على أربعة أنواع كما سيذكره الشارح: الشرطية، والموصولة، والاستفهامية، والوصفية، وكل واحدة من الثلاثة الأولى قد تتكرر، وقد ينوى بها الأجزاء، فأما الوصفية بنوعيها فلا يجوز تكرارها، ولا يجوز أن تنوي بها الأجزاء، ثم اعلم ثانيًا أن مثل إرادة الأجزاء أن تقصد الجنس بالمضاف إليه، وذلك نحو أن تقول: أي الكسب أطيب؟ وأي الدينار دينارك؟ ومثله أيضًا المعطوف بالواو، كأن تقول: أي زيد وعمرو أفضل؟

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

الإعراب: «**ألا**» أداة استفتاح وتنبيه «**تسألون**» فعل مضارع وفاعله «**الناس**» مفعول به لتسألون «**أيي**» أي: مبتدأ، وأي مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**وأيكم**» معطوف على أيي «**غداة**» ظرف زمان متعلق بكان الآتية عند من يجوِّز تعليق الظروف بالأفعال الناقصة، وأما من لا يجيزون ذلك، فإنهم يعلقونه بقوله: «خيرًا وأكرما» الذي هو الخبر «**التقينا**» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة قوله: «غداة» إليها «**كان**» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى أيي وأيكم «**خيرًا**» خبر كان «**وأكرما**» معطوف على قوله: خيرًا، والجملة من «كان» واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو أي، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لتسألون.

الشاهد فيه: قوله: «أيي، وأيكم» حيث أضاف «أيًا» إلى المعرفة، وهي ضمير المتكلم في الأول وضمير المخاطبين في الثاني، والذي سوَّغ ذلك تكرارها.

(٣) قد علمت مما ذكرناه قريبًا أن الشرطية والموصولة قد يتكرران، وقد يراد بكل واحدة منهما الأجزاء؛ فالحصر الذي ذكره الشارح هنا غير مسلَّم له.

(4) مثال الشرطية المتكررة: «أيِّي وأيُّك جاء يُكرَم».

ومثال الموصولة المتكررة: «اضرب أيَّ زيدٍ وأيَّ عمرٍو هو قائم».

ومثال الشرطية التي يُراد بها الأجزاء: «أيُّ زيد أعجبك أعجبني».

ومثال الموصولة التي يراد بها الأجزاء: «اقطَعْ أيَّ زيدٍ هو قبيحٌ».

فأما الموصولة، فذكر المصنف أنها لا تضاف إلا إلى معرفة؛ فتقول: «يعجبني أيهم قائم»، وذكر غيره أنها تضاف أيضاً إلى نكرة، ولكنه قليل، نحو: «يعجبني أيُّ رَجُلَيْنِ قاما».

وأما الصفة، فالمراد بها ما كان صِفَةً لنكرة أو حَالاً من معرفة، ولا تضاف إلَّا إلى نكرة، نحو: «مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، ومررت بزيدٍ أيَّ فتًى»، ومنه قولُه: [الطويل]

ش٢٣١ ـ فأَوْمَأْتُ إيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ   فلِلَّهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى[1]

وأما الشرطية والاستفهامية، فيضافان إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً، أي: سواء كانا مُثنَّيين، أو مجموعَين، أو مفردَين، إلا المفردَ المعرفة؛ فإنَّهما لا يضافان إليه، إلا الاستفهامية؛ فإنها تضاف إليه كما تقدَّم ذِكره.

واعلم أن «أيًّا» إن كانت صفة أو حالاً، فهي ملازمة للإضافة لفظاً ومَعْنًى، نحو: «مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ، وبزيدٍ أيَّ فَتَىً»، وإن كانت استفهامية أو شرطية أو موصولة، فهي ملازمة للإضافة معنًى لا لفظاً، نحو: «أيُّ رجلٍ عندك؟ وأيٌّ عندك؟[2] وأيَّ رجلٍ تَضْرِبْ أضْرِبْ، وأيًّا تضرب أَضرب[3]، ويُعْجبني أيهم عندك، وأيٌّ عندك»[4] ونحو: «أيَّ الرَّجُلَيْنِ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وأَيَّ رَجُلَيْنِ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَأَيَّ الرِّجَالِ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَأَيَّ رِجَالٍ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَأَيُّ الرجلين عندك؟ وأيُّ الرجال عندك؟ وَأَيُّ رجلٍ، وَأيُّ رجلين، وَأَيُّ رجالٍ؟».

---

(١) البيت للراعي النميري.

اللغة: «أومأت» الإيماء: الإشارة باليد أو بالحاجب أو نحوهما.

المعنى: يقول: إني أشرت إلى حبتر إشارة خفية؛ فما كان أحدَّ بصرَه وأنفذه! لأنه رآني مع خفاء إشارتي.

الإعراب: «**فأومأت**» فعل وفاعل «**إيماء**» مفعول مطلق «**خفيًّا**» صفة لإيماء «**لحبتر**» جار ومجرور متعلق بأومأت «**فلله**» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «**عينا**» مبتدأ مؤخر، وعينا مضاف، و«**حبتر**» مضاف إليه، وقد قصد بهذه الجملة الخبرية إنشاء التعجب «**أيما**» أي: حال من حبتر، وما: زائدة، وأي مضاف، و«**فتى**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أيما فتى» حيث أضاف «أيًّا» الوصفية إلى النكرة.

(2) هذان مثالان للاستفهامية المقطوعة عن الإضافة لفظاً.

(3) هذان مثالان للشرطية المقطوعة عن الإضافة لفظاً.

(4) هذان مثالان للموصولة المقطوعة عن الإضافة لمعرفة لفظاً.

٤٠٨ ـ وَأَلْزَمُوا إضَافَةً «لَدُنْ» فَجَرْ   وَنَصْبُ «غُدْوَةٍ» بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ(١)
٤٠٩ ـ وَمَعَ مَعْ فيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ   فَتْحٌ وكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ(٢)

من الأسماء الملازمة للإضافة: «لَدُنْ، وَمَعَ».

فأما «**لَدُنْ**» فلابتداء غايةِ زمانٍ أو مكانٍ، وهي مَبْنِيَّةٌ عند أكثر العرب؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمالٍ واحدٍ ـ وهو الظرفية وابتداءُ الغاية ـ وعدمِ جواز الإخبار بها، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرِّها بمِن، وهو الكثير فيها، ولذلك لم تَرِد في القرآن إلا بمِن، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وقولهِ تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] وقَيْسٌ تُعْرِبها، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم: ﴿لِيُنذِرَ بأساً شَدِيداً من لَدْنِهِ﴾ لكنه أسكن الدال وأشَمَّهَا الضم(3).

قال المصنف: ويحتمل أن يكون منه قولُه: [الرجز]

ش٢٣٢ ـ تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْرِي   مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلَى العُصَيْرِ(٤)

---

(١) «وألزموا» فعل وفاعل «إضافة» مفعول ثان لـ«ألزم» قدم على المفعول الأول، و«لدن» قصد لفظه: مفعول أول لـ«ألزم» «فجر» الفاء عاطفة، جر: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لدن «ونصب» مبتدأ، ونصب مضاف، و«غدوة» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بنصب «عنهم» جار ومجرور متعلق بندر الآتي «ندر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نصب، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «نصب غدوة».

(٢) «ومع» معطوف على «لدن» في البيت السابق «مع» قصد لفظه: مبتدأ «فيها» جار ومجرور متعلق بقليل الآتي «قليل» خبر المبتدأ «ونقل» فعل ماض مبني للمجهول «فتح» نائب فاعل نقل «وكسر» معطوف على فتح «لسكون» تنازعه كل من فتح وكسر «يتصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سكون، والجملة في محل جر صفة لسكون.

(3) أبو بكر ـ إذا نسيتَ ـ هو شعبةُ الراوي عن عاصم، وروايته بإسكان الدال وإشمامها الضمّ وكسر النون والهاء ووصلها بياء باللفظ.

وانفرد نفطويه عن الصريفيني عن يحيى عن أبي بكر بكسر الهاء من غير صلةٍ، وهي رواية خلفٍ عن يحيى، وقرأ الباقون [من العشرة] بضمّ الهاء والدال وإسكان النون. «النشر» ٢/ ٢٣٦.

(٤) هذا الشاهد من الأبيات المجهولة نسبتها، وكل ما قيل فيه: إنه لراجز من طيئ.

اللغة: «تنتهض» تتحرك وتسرع «الرعدة» بكسر الراء: اسم للارتعاد، وهو الارتعاش والاضطراب، وأراد بها الحمَّى، وما ذكره أعراض الحمى التي تسمى الآن (الملاريا) «ظهيري» تصغير ظهر مقابل البطن «العصير» مصغر عصر، للوقت المعروف. =

ويجرُّ ما ولي «لَدُنْ» بالإضافة، إلا «غُدْوةً» فإنهم نصبوها بعد «لَدُنْ» كقوله: [الطويل]

ش٢٣٣ ـ ومَا زَال مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ   لَـدُنْ غُـدْوَةً حَـتَّـى دَنَـتْ لِـغُـرُوبِ[١]

وهي منصوبة على التمييز[٢]، وهو اختيار المصنف، ولهذا قال: «ونَصْبُ غدوة بها عنهم نَدَرْ» وقيل: هي خبر لكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت الساعةُ غدوةً.

ويجوز في «غدوة» الجر، وهو القياس، ونَصْبُها نادرٌ في القياس؛ فلو عطفت على «غدوة» المنصوبة بعد «لدن» جاز النصبُ عطفاً على اللفظ، والجرُّ مراعاةً للأصل، فتقول: «لدن غدوةً وعشيَّةً، وعشيّةٍ» ذكر ذلك الأخْفَشُ.

= المعنى: إن الحمى تصيبني فيسرع الارتعاد إليَّ، ويستمر هذا الارتعاد من وقت الظهر إلى وقت العصر.

الإعراب: «**تنتهض**» فعل مضارع «**الرعدة**» فاعل «**في ظهيري**» الجار والمجرور متعلق بتنتهض، وظهير مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**من لدن**» جار ومجرور متعلق بتنتهض أيضًا، ولدن مضاف، و«**الظهر**» مضاف إليه «**إلى العصير**» جار ومجرور متعلق بتنتهض أيضًا.

الشاهد فيه: قوله: «من لدن» حيث كسر نون لدن وقبلها حرف جر، فيحتمل أنه أعرب «لدن» على لغة قيس، فجرها بالكسرة، ويحتمل أنها مبنية على السكون في محل جر وأن هذا الكسر للتخلص من التقاء الساكنين، لا للإعراب، ولهذا لم يستدل به العلامة ابن مالك للغة قيس، وإنما قال: إنه يحتمل أن يكون قد جاء عليها، فتفطن لذلك.

(١) هذا البيت أيضًا من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «مزجر الكلب» أصله اسم مكان من الزجر، أي: المكان الذي يُطرد ويُنحَّى الكلب إليه، والمراد به البعد (انظر مباحث المفعول فيه من هذا الكتاب).

المعنى: يقول: ما زال مهري بعيدًا عنهم من أول النهار إلى آخره.

الإعراب: «**ما زال**» ما: نافية، زال: فعل ماض ناقص «**مهري**» مهر: اسم زال، ومهر مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**مزجر**» ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال، ومزجر مضاف، و«**الكلب**» مضاف إليه «**منهم**» جار ومجرور متعلق بمزجر؛ لأنه في معنى المشتق، أي البعيد «**لدن**» ظرف لابتداء الغاية مبني على السكون في محل نصب متعلق بزال أو بخبرها «**غدوة**» منصوب على التمييز؛ لأن غدوة تدل على أول زمان مبهم، وقد قصدوا تفسير هذا الإبهام بغدوة «**حتى**» ابتدائية «**دنت**» دنا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على الشمس المفهومة من المقام، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] «**لغروب**» جار ومجرور متعلق بدنت.

الشاهد فيه: قوله: «لدن غدوة» حيث نصب «غدوة» بعد «لدن» على التمييز ولم يجره بالإضافة.

(٢) في نصب غدوة ثلاثة أقوال ذكر الشارح اثنين منها، وثالثها: أنه على التشبيه بالمفعول به.

وحكى الكوفيون **الرَّفْعَ في «غدوة» بعد «لَدُن»** وهو مرفوع بكان المحذوفة، والتقدير: لدن كانت غدوةٌ، [و«كان» تامة].

وأما «**مع**» فاسمٌ لمكان الاصطحاب أو وَقْتِه، نحو: «جلس زيد مَعَ عمرٍو، وجاء زيد مَعَ بكرٍ» والمشهورُ فيها فتحُ العينِ، وهي مُعْرَبة، وفتحتُهَا فتحة إعراب، ومن العرب من يسكنها، ومنه قولُه: [الوافر]

ش٢٣٤ ـ فَرِيشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا[١]

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة[2]، وليس كذلك، بل هو لغةُ ربيعة[3]، وهي عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكِنَةَ العينِ حرفٌ، وادَّعَى النَّحَّاسُ الإجماعَ على ذلك، وهو فاسد؛ فإن سيبويه زعم أن ساكنة العينِ اسمٌ[4].

---

(١) البيت لجرير بن عطية، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان.

اللغة: «ريشي» الريش والرياش يطلقان على عدة معان، منها اللباس الفاخر، والخصب، والمعاش، والقوة «لماماً» بكسر اللام: متقطعة، بعد كل حين مرة.

الإعراب: «**فريشي**»: ريش: مبتدأ، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**منكم**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «**وهواي**» هوى: مبتدأ، وهوى مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «**معكم**» مع: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ومع مضاف، والضمير مضاف إليه «**وإن**» الواو واو الحال، إن: قال العيني وغيره: زائدة «**كان**» فعل ماض «**زيارتكم**» زيارة: اسم كان، وزيارة مضاف، والضمير مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله، والفاعل محذوف؛ لأن العامل مصدر، فيجوز معه حذف الفاعل، أي: زيارتي إياكم، ويجوز أن تكون من إضافة المصدر لفاعله، أي: زيارتكم إياي «لماما» خبر كان.

الشاهد فيه: قوله: «معكم» حيث سكن العين من «مع» وهو عند سيبويه ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر، لكن الذي نقله غيره من العلماء أن قومًا من العرب بأعيانهم ـ وهم قيس ـ من لغتهم تسكينها؛ فعلى هذه اللغة يجوز تسكينها في سعة الكلام، ولا شك أن من حفظ حجةٌ على من لم يحفظ.

(2) «الكتاب» ٣/ ٢٨٧.

(3) زاد ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/ ٣٥٣ إلى ربيعة قبيلةَ غَنْمٍ، وهم بنو غنم بن تغلب بن وائل.

(4) يرى سيبويه أن «مَعَ» متحركة العين معربةٌ وقد روى «مِن مَعِهِ»: «الكتاب» ١/ ٤٢٠، وهو يرى أنَّ إسكان العين ضرورة؛ كما سلف، وبذا يُخرَّج قول المصنف، لا أن سيبويه نصَّ على ما قاله.

والدليل على اسمية «مَعَ» أنها تُفرَدُ عن الإضافة وتُنصَبُ على الظرفية، وقيل: على الحالية، تقول: «أتينا معاً».

هذا حكمها إن وَلِيها متحرك، أعني أنها تفتح، وهو المشهور، وتسكن، وهي لغة ربيعة، فإن وليها ساكِنٌ، فالذي ينصبها على الظرفية يُبْقِي فتحَها فيقول: «مَعَ ابْنِكَ» والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول: «مَعِ ابْنِكَ».

٤١٠ ـ واضْمُمْ بِنَاءً «غَيْراً» انْ عَدِمْتَ مَا ... لَـهُ أُضِـيـفَ نَـاوِيـاً مـا عُـدِمَـا[1]

٤١١ ـ قَبْلُ كَغَيْرُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ ... ودُونُ والـجِـهَـاتُ أيضـاً وَعَـلُ[2]

٤١٢ ـ وَأَعْـرَبُـوا نَـصْـبـاً إذَا مـا نُـكِّـرَا ... «قَـبْـلاً» ومـا مِـنْ بَـعْـدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا[3]

هذه الأسماء المذكورة، وهي: غير، وقبل، وبعد، وحَسْب، وأول، ودون، والجهات الست ـ وهي: أمامك، وخَلْفَكَ، وفَوْقَكَ، وتحتك، ويمينك، وشمالك ـ وَعَلُ؛ لها أربعة أَحوال: تُبْنَى في حالة منها، وتُعْرَبُ في بقيتها.

فتعرب إذا أضيفت لفظاً، نحو: «أَصَبْتُ دِرْهَماً لا غَيْرَهُ، وجئت من قَبْلِ زَيْدٍ»، أو حُذِفَ ما تضافُ إليه ونُوِيَ اللفظ، كقوله: [الطويل]

---

(١) «واضمم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بناء» مفعول مطلق على حذف مضاف، أي: اضمم ضم بناء «غيراً» مفعول به لاضمم «إن» شرطية «عدمت» عدم: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لـ«عدم» «له» جار ومجرور متعلق بقوله: أضيف، الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد الضمير المجرور محلًّا باللام «ناوياً» حال من فاعل اضمم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لناو، وجملة «عدما» من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول.

(٢) «قبل» مبتدأ «كغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «بعد، حسب، أول، ودون، والجهات» معطوفات على «قبل» بعاطف مقدر في بعضهن «أيضاً» مفعول مطلق لفعل محذوف «وعل» معطوف على قبل.

(٣) «وأعربوا» فعل وفاعل «نصباً» حال من الفاعل، أي: ناصبين «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «نكرا» نكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المذكور، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «قبلاً» مفعول به لأعربوا السابق «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على قوله: «قبلاً» «من بعده» الجار والمجرور متعلق بقوله: «ذكرا» الآتي، وبعد مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «ذكرا» ذكر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة.

ش٢٣٥ ـ وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كلُّ مَوْلًى قَرَابةً ... فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ (١)

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظاً؛ فلا تُنَوَّنُ إلا إذا حذف ما تضاف إليه ولم يُنْوَ لفظهُ ولا معناهُ، فتكون [حينئذ] نكرةً، ومنه قراءةُ مَنْ قرأ: «للهِ الأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدٍ» [الروم: ٤] بجر «قبل، وبعد» وتنوينهما (2)، وكقوله: [الوافر]

ش٢٣٦ ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الحَمِيمِ (٣)

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي استشهد بها النحاة ولم ينسبوها إلى قائل معين.

الإعراب: «من قبل» جار ومجرور متعلق بقوله: «نادى» الآتي «نادى» فعل ماض «كل» فاعل نادى، وكل مضاف، و«مولى» مضاف إليه «قرابة» مفعول به لنادى «فما» الفاء عاطفة، وما: نافية «عطفت» عطف: فعل ماض، والتاء للتأنيث «مولى» مفعول به لعطفت «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف «العواطف» فاعل عطفت.

الشاهد فيه: قوله: «من قبل» حيث أعرب «قبل» من غير تنوين؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه، وكأنه قد قال: ومن قبل ذلك، مثلاً، والمحذوف المنوي الذي لم يقطع النظر عنه مثل الثابت، وهو لو ذُكر هذا المحذوف لم ينوَّن.

(2) قرأ كذلك أبو السمال والجحدري وعون العقيلي؛ كما في «البحر المحيط» ٧/ ١٥٨.

(٣) البيت ليزيد بن الصعق، حدث أبو عبيدة قال: كانت بلاد غطفان مخصبة فرعت بنو عامر بن صعصعة ناحية منها، فأغار الربيع بن زياد العبسي على يزيد بن الصعق، وكان يزيد في جماعة من الناس، فلم يستطعه الربيع، فأقبل على سروح بني جعفر والوحيد ابني كلاب، فأخذ نَعَمَه، فحرَّم يزيد على نفسه النساء والطيب حتى يغير عليه، فجمع قبائل شتى، فاستاق نعمًا كثيرة له ولغيره، وأصاب عصافير النعمان بن المنذر، وهي إبل معروفة عندهم، ففي ذلك يقول يزيد بن الصعق أبياتًا منها بيت الشاهد، ومنها قوله:

ألا أبْلِغْ لَدَيْكَ أبَا حُرَيْثٍ ... وَعَاقِبَةُ المَلامَةِ لِلْمُلِيمِ
فَكَيفَ تَرَى مُعَاقَبَتِي وَسَعْيِي ... بأذْوَادِ القَصِيبَةِ والقَصِيمِ

وهذا دليل على أن من روى عجز البيت: «بالماء الفرات» لم يصب.

اللغة: «ساغ» سهل جريانه في الحلق «أغص» مضارع من الغصص، بالتحريك، وهو اعتراض اللقمة ونحوها في الحلق حتى لا تكاد تنزل «الماء الحميم» هو هنا البارد، وهو من الأضداد، يطلق على الحار وعلى البارد «المليم» الذي فعل ما يلام عليه.

المعنى: يقول: لم يكن يهنأ لي طعام ولا يلذ لي شراب بسبب ما كان لي من الثأر عند هؤلاء، فلما غزوتهم وأطفأت لهيب صدري بالغلبة عليهم ساغ شرابي ولذت حياتي.

الإعراب: «فساغ» فعل ماض «لي» جار ومجرور متعلق بساغ «الشراب» فاعل ساغ «وكنت» الواو للحال، كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير المتكلم اسمه «قبلاً» منصوب على الظرفية يتعلق بكان «أكاد» فعل مضارع، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «أغص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا =

هذه هي الأحوال الثلاثة التي تُعْرَبُ فيها.

أما الحالة [الرابعة] التي تُبْنَى فيها، فهي إذا حُذِفَ ما تضاف إليه وَنُويَ مَعْنَاه دون لفظه؛ فإنها تبنى حينئذٍ على الضم، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم: ٤] وقوله: [الرجز]

ش٢٣٧ ـ أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلُ(١)

وحكى أبو علي الفارسيُّ: «ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلِ» بضمِّ اللام وفتحها وكسرها؛ فالضمُّ على البناء لنية المضاف إليه مَعْنًى، والفتحُ على الإعراب لعدم نيَّةِ المضاف إليه لفظاً ومعنى، وإعْرَابها إعرابَ ما لا ينصرف للصفة ووزنِ الفعل، والكَسْرُ على نية المضاف إليه لفظاً.

فقولُ المصنف: «واضمم بناء.. البيتَ» إشارةٌ إلى الحالة الرابعة.

وقوله: «ناوياً ما عُدما» مُرَادُهُ أنّكَ تبنيها على الضم إذا حَذَفْتَ ما تضاف إليه ونَوَيْتَه معنًى لا لفظاً.

= تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر أكاد، وجملة «أكاد» واسمها وخبرها في محل نصب خبر «كان» وجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «**بالماء**» جار ومجرور متعلق بقوله: «أغص» و«**الحميم**» صفة للماء.

الشاهد فيه: قوله: «قبلاً» حيث أعربه منونًا؛ لأنه قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى.

(١) هذا البيت لأبي النجم العجلي يصف فيه الفرس، من أرجوزة له يصف فيها أشياء كثيرة، وأول هذه الأرجوزة قوله:

الـحَـمْـدُ للهِ الـعَـلِـيِّ الأجـلَـلِ ... الواسِعِ الفَضْلِ الوَهُوبِ المُجزِلِ

اللغة: «أقب» مأخوذ من القبب، وهو دقة الخصر وضمور البطن.

الإعراب: «**أقب**» خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو أقب «**من**» حرف جر «**تحت**» ظرف مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله: «أقب»، وقوله: «**عريض**» خبر ثان «**من عل**» جار ومجرور متعلق بعريض.

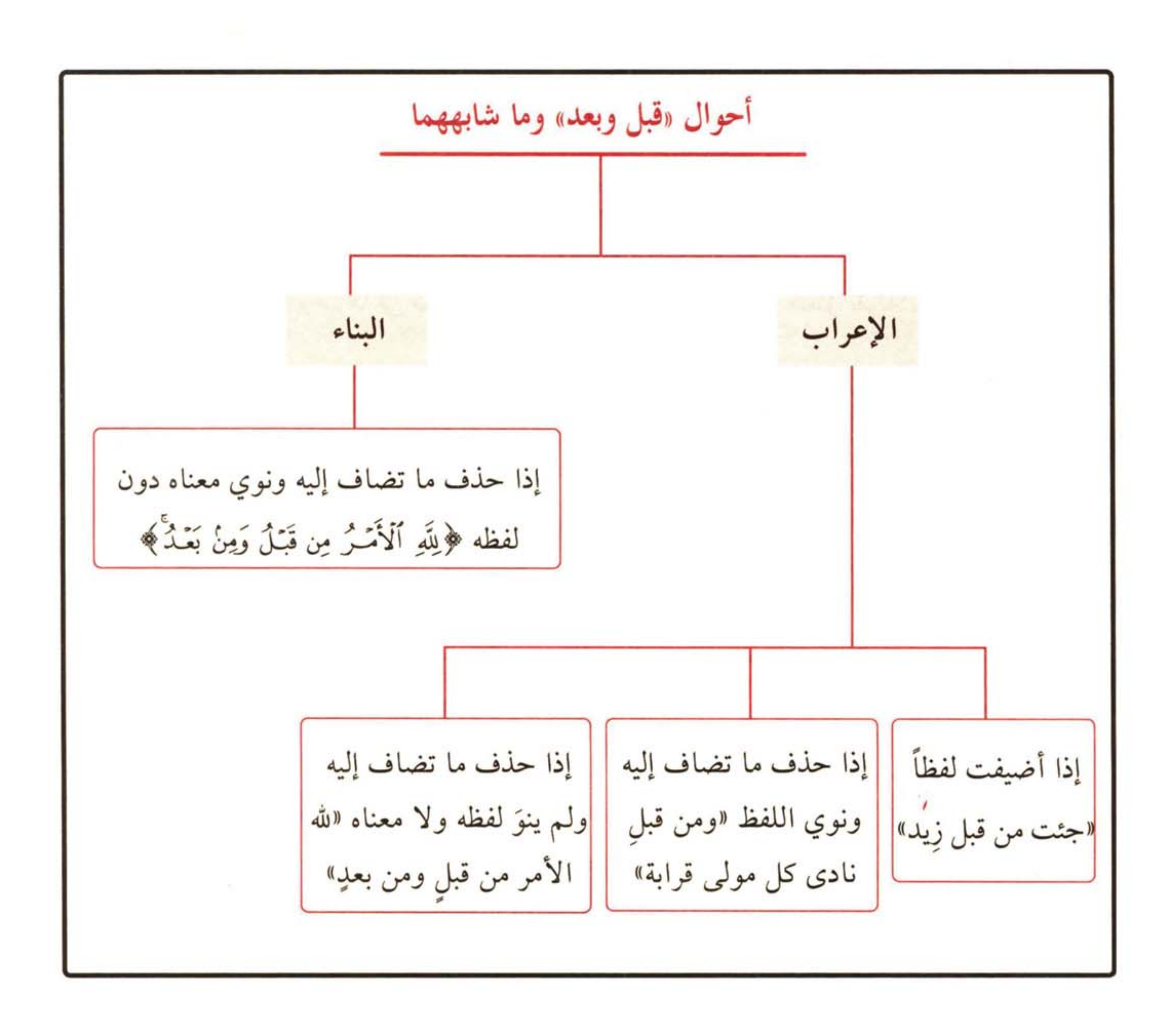
الشاهد فيه: ذكروا أن مكان الاستشهاد بهذا البيت في قوله: «من تحت، ومن عل» حيث بُني الظرفان على الضم؛ لأن كلًّا منهما قد حذف منه لفظ المضاف إليه ونُوي معناه.

هكذا قالوا، وهو كلام خال عن التحقيق؛ لأن قوافي الأرجوزة كلها مجرورة كما رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما في أول الكلام على هذا الشاهد؛ فيكون قوله: «من عل» مجرورًا لفظًا بمن، ويكون من الحالة الثانية التي حذف فيها المضاف إليه ونوي لفظه، ويكون الاستشهاد للحالة الرابعة بقوله: «من تحت» وحده، فاحفظ ذلك، ولا تكن أسير التقليد.

وأشار بقوله: «**وأعربوا نصباً**» إلى الحالة الثالثة، وهي ما إذا حذف المضاف إليه ولم يُنْوَ لفظه ولا معناهُ؛ فإنها تكون حينئذٍ نكرةً معربة.

وقوله: «**نصباً**» معناهُ أنها تنصب إذا لم يدخل عليها جار، فإن دَخَلَ [عليها] جُرَّتْ، نحو: «مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ».

ولم يتعرض المصنف للحالتين الباقيتين ـ أعني الأولى والثانية ـ لأن حكمَهما ظاهرٌ معلومٌ من أول الباب ـ وهو الإعراب وسقوط التنوين ـ كما تقدَّم [في كل ما يفعل بكل مضاف مثلها].



٤١٣ ـ وَمَا يَلي المُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الاعْرَابِ إذَا مَا حُذِفَا(١)

يُحْذَفُ المضافُ لقيام قرينة تدلُّ عليه، ويُقَامُ المضافُ إليه مُقَامه، فيعرب بإعرابه(2)، كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أي: حُبَّ العجل، وكقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: أَمْرُ رَبِّكَ، فحذف المضاف ـ وَهُوَ «حُبّ، وأمْر» ـ وأُعْرِبَ المُضَافُ إليهِ ـ وهُوَ «العِجْلَ، ورَبُّك» ـ بإعرابه.

٤١٤ ـ وَرُبَّمَا جَرُّوا الّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا(٣)

٤١٥ ـ لكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ(٤)

---

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «يلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما «المضاف» مفعول به ليلي، والجملة لا محل لها صلة الموصول «يأتي» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «خلفا» حال من الضمير المستتر في يأتي «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله: «خلفا» «في الإعراب» جار ومجرور متعلق بقوله: «يأتي» «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «حذفا» حذف: فعل ماض مبني للمجهول تضمن معنى الشرط، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجوابها محذوف، وتقدير البيت: والمضاف إليه الذي يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا حُذف المضاف.

(2) ويقوم مقامه كذلك في التذكير والتأنيث والحُكْم.

(٣) «وربما» رب: حرف تقليل وجر، ما: كافة «جروا» فعل وفاعل «الذي» مفعول به لجروا «أبقوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «قبل» ظرف متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من «كان» واسمه وخبره لا محل لها صلة ما، وقبل مضاف، و«حذف» مضاف إليه، وحذف مضاف، و«ما» اسم موصول بمعنى الذي مضاف إليه، والجملة من «تقدما» وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، لا محل لها صلة «ما».

(٤) «لكن» حرف استدراك «بشرط» جار ومجرور، قال المعربون: إنه متعلق بمحذوف حال: إما من فاعل «جروا» في البيت السابق، وإما من مفعوله، وعندي أنه لا يمتنع أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لكن ذلك الجر كائن بشرط... إلخ «أن» مصدرية «يكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن «ما» اسم موصول اسم يكون، وجملة «حذف» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة «مماثلاً» خبر يكون «لما» جار ومجرور متعلق بمماثل «عليه» جار ومجرور متعلق بعطف الآتي، وجملة «عطف» مع نائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها صلة ما الموصولة المجرورة محلًّا باللام.

قد يُحْذَفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه مجروراً، كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط أن يكون المحذوفُ مماثلاً لما عليه قد عُطِفَ(1)، كقول الشاعر: [المتقارب]

ش٢٣٨ ـ أَكُـلَّ امْـرِئٍ تَـحْـسَـبِـينَ امْـرَأً وَنَـارٍ تَـوَقَّـدُ بِـالـلَّـيْـلِ نَـارَا(٢)

[و]التقدير: «وَكُلَّ نَارٍ» فحذف «كل» وبقي المضاف إليه مجروراً كما كان عند ذكرها، والشرطُ موجودٌ، وهو العَطْفُ عَلَى مُمَاثِلِ المحذوفِ، وهو «كل» في قوله: «أَكُلَّ امْرِئٍ».

وقد يُحذف المضافُ ويبقى المضاف إليه على جَرِّهِ، والمحذوفُ ليس مماثلاً للملفوظ، بل مقابل له، كقوله تعالى: «تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا واللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ» [الأنفال: ٦٧] في قراءة من جَرَّ «الآخِرَة»(3) والتقدير: «وَاللهُ يُرِيدُ بَاقِيَ الآخِرَةِ» ومنهم من يقدِّره: «وَاللهُ يُرِيدُ عَرَضَ

---

(1) وبعبارة أخرى: أن يكون المحذوف معطوفاً على مضافٍ بمعناهُ؛ كما في البيت التالي.

(٢) البيت لأبي دواد الإيادي، واسمه جارية بن الحجاج.

الإعراب: «**أكل**» الهمزة للاستفهام الإنكاري، كل: مفعول أول لتحسبين مقدم عليه، وكل مضاف، و«**امرئ**» مضاف إليه «**تحسبين**» فعل وفاعل «**امرأ**» مفعول ثان «**ونار**» الواو عاطفة، والمعطوف محذوف، والتقدير: وكل نار، فنار مضاف إليه في الأصل، وذلك المعطوف المحذوف ـ وهو المضاف ـ هو المعطوف على «كل امرئ» المتقدم «**توقد**» أصله: تتوقد، فحذف إحدى التاءين، وهو فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى نار، والجملة صفة لنار «**بالليل**» جار ومجرور متعلق بتوقد «**ناراً**» معطوف على قوله: «امرأ» المنصوب السابق.

الشاهد فيه: قوله: «ونار» حيث حذف المضاف ـ وهو «كل» الذي قدرناه في إعراب البيت ـ وأبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان قبل الحذف؛ لتحقق الشرط، وهو أن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له، وهو «كل» في قوله: «أكل امرئ».

وإنما لم نجعل «نار» المجرور معطوفًا على «امرئ» المجرور؛ لأنه يلزم عليه أن يكون الكلام مشتملاً على شيئين ـ وهما «نار» و«نارًا» ـ معطوفين على معمولين ـ وهمَا «امرئ» و«امرأ» ـ لعاملين مختلفين، وهما «كل» العامل في «امرئ» المجرور بناء على أن انجرار المضاف إليه بالمضاف، والعامل الثاني «تحسبين» العامل في «امرأ» المنصوب، والعاطف واحد، وهو الواو، وذلك لا يجوز، ولكنا لما جعلنا «نار» المجرور مجرورًا بتقدير المضاف المحذوف، وجعلنا هذا المحذوف معطوفًا على «كل» لم يبق إلا عامل واحد في المعطوف عليهما، وهو «تحسبين» إذ هو عامل في «كل» وفي «امرأ» المنصوبين على أنهما مفعولان لتحسبين، والعطف على معمولين لعامل واحد جائز بالإجماع، وهذا واضح بعد هذا البيان إن شاء الله.

(3) هي قراءة سليمان بن جمّاز المدني؛ كما في «البحر المحيط» ٤/ ٥١٤.

الآخرةِ» فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ به(1)، والأوَّلُ أوْلى، وكذا قَدَّره ابن أبي الربيع في شرحه لـ«الإيضاح».

٤١٦ ـ وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِهِ إذَا بِهِ يَتَّصِلُ(٢)

٤١٧ ـ بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإضَافَةٍ إلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلا(٣)

يُحْذَفُ المضافُ إليه ويبقى المضافُ كحالِهِ لو كان مُضَافاً؛ فيُحْذَفُ تنوينُهُ.

وأكثَرُ ما يكون ذلك إذا عُطِفَ على المضاف اسمٌ مُضَافٌ إلى مثلِ المحذوفِ من الاسم الأول، كقوله: «قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَها» التقدير: «قطع الله يَدَ مَنْ قالهَا، وَرِجْلَ مَنْ قالهَا» فحذف ما أضيف إليه «يد» وهو «مَنْ قالهَا» لدلالة ما أضيف إليه «رِجْل» عليه، ومثلُه قوله: [الطويل]

ش٢٣٩ ـ سَقَى الأَرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا(٤)

---

(١) قال ابن جني في «المحتسب» ١/ ٢٨١:
وجهُ جواز ذلك على عزته وقلة نظيره أنه لما قال: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾ فجرى ذكرُ ذلك العرضِ فصار كأنه أعاده ثانيةً فقال: «عرض الآخرة»، ولا يُنكَرُ نحوُ ذلك، ألا ترى إلى بيت «الكتاب» [١/ ٦٦]:
أكُـلَّ امـرئٍ ....
وفي «الكامل» للمبرد ص١٩٩: وأنشد سيبويه لعدي بن زيد، وكرر نسبته له في ص٥٠٣.
والحقيقة أن سيبويه نسبه لأبي دؤاد، وهو له في قصيدة في «الأصمعيات» ص١٩١.

(٢) «ويحذف» فعل مضارع مبني للمجهول «الثاني» نائب فاعل يحذف «فيبقى» فعل مضارع «الأول» فاعل يبقى «كحاله» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الأول، وحال مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «إذا» ظرف متعلق بالحال «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «يتصل» الآتي «يتصل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأول، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها.

(٣) «بشرط» جار ومجرور متعلق بقوله: «يحذف» في البيت السابق، وشرط مضاف، و«عطف» مضاف إليه «وإضافة» معطوف على عطف «إلى مثل» جار ومجرور متعلق بإضافة، ومثل مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بأضفت الآتي «أضفت» فعل وفاعل «الأولا» مفعول به لأضفت، والجملة لا محل لها صلة الذي.

(٤) هذا صدر بيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى قائل معين، وعجزه قوله:
فَنِيطَتْ عُرَى الآمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ
اللغة: «الحزن» ما غلظ من الأرض، و«السهل» بخلافه «نيطت» أي: علقت «وعرى» جمع عروة، وإضافته =

[التقدير: «سَهْلَهَا وَحَزْنَهَا»] فحذف ما أضيف إليه «سَهْل»؛ لدلالة ما أضيف إليه «حَزْن» عليه.

هذا تقريرُ كلام المصنف، وقد يُفْعل ذلك وإن لم يُعْطَفْ مضافٌ إلى مثل المحذوف من الأول، كقوله: [الطويل]

ومِـنْ قَـبْـلِ نَـادَى كُـلُّ مَـوْلًـى قَـرَابَـةً فَـمَـا عَـطَـفَـتْ مَـوْلًـى عَـلَـيْـهِ الـعَـوَاطِـفُ

[ش٢٣٥][1]

فحذف ما أضيف إليه «قبل» وأبقاه على حاله لو كان مضافاً، ولم يُعْطَفْ عليه مضافٌ إلى

= إلى الآمال كإضافة الأظفار إلى المَنِية في قولهم: نشبت أظفار المنية بفلان «الضرع» هو لذات الظلف كالثدي للمرأة.

المعنى: أن المطر قد عم الأرض سهلها وحزنها، أي كلها، فقوي رجاء الناس في نماء الزرع وغزارة الألبان.

الإعراب: «**سقى**» فعل ماض «**الأرضين**» مفعول به لسقى قُدِّم على الفاعل «**الغيث**» فاعل سقى «**سهل**» بدل من الأرضين بدلَ بعض من كل «**وحزنها**» الواو حرف عطف، وحزن: معطوف على سهل، والضمير الراجع إلى الأرضين مضاف إليه «**فنيطت**» نيط: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث «**عرى**» نائب فاعل نيط، وعرى مضاف، و«**الآمال**» مضاف إليه «**بالزرع**» جار ومجرور متعلق بنيطت «**والضرع**» معطوف على الزرع.

الشاهد فيه: قوله: «سهل وحزنها» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف ـ وهو قوله: سهل ـ على حاله قبل الحذف، من غير تنوين، وذلك لتحقق الشرطين: العطف، وكونِ المعطوف مضافًا إلى مثل المحذوف، وكان أصل الكلام: سقى الغيث الأرضين سهلها وحزنها.

ومن ذلك قول الشاعر:

مَـهْ عَـاذِلِـي فـهَـائـمًـا لَـنْ أبْـرَحَـا بِمِثْلِ أوْ أحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

أصل الكلام: بمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى، فحذف «شمس الضحى» الذي أضيف له «مثل» لدلالة عامل آخر عليه، وإن لم يكن العمل هو الجر بالإضافة.

(١) هذا هو الشاهد رقم ٢٣٥، وقد تقدم الكلام على هذا الشاهد مستوفى، والشاهد فيه معنا قوله: «قبل» حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذي كان قبل الحذف من غير تنوين، مع أن الشرطين ـ وهما العطف والمماثلة ـ غير متحققين؛ لأنه ليس معطوفًا عليه اسم مضاف إلى مثل المحذوف، وهذا قليل.

مثل المحذوف، والتقدير: «ومن قبل ذلك»، ومثلُه قراءةُ مَنْ قرأ شذوذاً: «فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ» أي: فلا خوفُ شيءٍ عليهم[(١)(2)].

وهذا الذي ذكره المصنِّف ـ من أن الحذف من الأول، وأن الثاني هو المضاف إلى المذكور ـ هو مذهب المبرِّد.

ومذهبُ سيبويه أن الأصل: «قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قالها ورِجْلَ مَنْ قالَها» فحذف ما أضيف إليه «رِجْل» فصار «قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرِجْلَ» ثم أُقْحِم قوله: «ورجل» بين المضاف ـ وهو «يَدَ» ـ والمضاف إليه ـ الذي هو «مَنْ قَالَهَا» ـ فصار: «قطع اللهُ يَدَ ورِجْلَ من قالَهَا»[(٣)].

فعلى هذا يكون الحذف من الثاني لا من الأول، وعلى مذهب المبرِّد بالعكس.

---

(١) هي قراءة ابن محيصن، بضم الفاء من «خوف» من غير تنوين، على أن «لا» مهملة أو عاملة عمل ليس، وقرأ يعقوب بفتح الفاء من «خوف» بلا تنوين أيضًا، ويجوز على هذه القراءة أن تكون «لا» عاملة عمل إن، والفتحة فتحة بناء، ولا شاهد في الآية على ذلك، كما يجوز أن تكون عاملة عمل إن والفتحة فتحة إعراب، والمضاف إليه منوي، أي: فلا خوف شيء، فيكون الكلام مما نحن بصدده أيضًا.

(2) قال أبو حيان في «البحر المحيط» ١/ ٣٢٢:

قرأ الجمهور بالرفع والتنوين، وقرأ الزهري وعيسى [ابن عمر] الثقفي ويعقوب بالفتح في جميع القرآن، وقرأ ابن محيصن باختلاف عنه بالرفع من غير تنوينٍ ...

وأما قراءة ابن محيصن فخرّجها ابن عطية [«المحرر الوجيز»: ١/ ١٣٢] على أنه من إعمال «لا» عمل «ليس»، وأنه حذف التنوين تخفيفاً للاستعمال.

(٣) ومثل هذا المثال قول الفرزدق همام بن غالب:

يَـا مَـنْ رَأى عَـارِضًـا أسَـرُّ بِـهِ ... بَـيْـنَ ذِرَاعَـيْ وَجَـبْـهَـةِ الأسـدِ

وقد جرى الخلاف المذكور بين المبرد وسيبويه في قول الشاعر، وهو من شواهد المسألة أيضًا:

يـا تَـيْـمَ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ لا أبَـا لـكُـمُ ... لاَ يُـلـقِـيَـنَّـكُـمُ فِـي سَـوْأةٍ عُـمَـرُ

وقول الآخر، وهو من شواهد المسألة أيضًا:

يـا زَيْـدَ زَيْـدَ الـيَـعْـمَـلاتِ الـذُّبَّـلِ ... تَـطَـاوَلَ الـلَّـيْـلُ عَـلَـيْـكَ فَـانْـزِلِ

إذا نصبت أول النداءين، فقال المبرد: المنادى الأول مضاف إلى مماثل للمذكور مع الثاني، وقال سيبويه: الأول مضاف إلى ما بعد الثاني، وقد حذف الذي يضاف الثاني إليه، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه.

قال بعضُ شُرَّاح الكتاب: وعند الفَرَّاء[(١)] يكون الاسمان مُضَافَيْنِ إلى «مَنْ قَالَهَا» ولا حَذْفَ في الكلام: لا من الأول، ولا من الثاني.

٤١٨ ـ فَصْلَ مضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ ... مَفْعُولاً اوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلَم يُعَبْ[(٢)]

٤١٩ ـ فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَاراً وُجِدَا ... بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَو نِدَا[(٣)]

أجاز المصنفُ أن يُفْصَلَ في الاختيار بين المضاف الذي هو شِبْهُ الفعل ـ والمرادُ به المصدرُ واسمُ الفاعِلِ ـ والمضافِ إليه بما نَصَبَهُ المُضَافُ: من مفعولٍ به، أو ظرف، أو شبهِهِ.

فمثالُ ما فُصِلَ فيه بينهما بمفعولِ المضافِ قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] في قراءة ابن عامرٍ بنصب «أولاد» وجر «الشركاء»[(4)].

---

(١) الفراء يخص هذا بلفظين يكثر استعمالهما معًا، كاليد والرجل في «قطع الله يد ورجل من قالها»، والربع والنصف في نحو: «خذ ربع ونصف هذا»، وقبل وبعد في قولك: «رضيت عنك قبل وبعد ما حدث»، بخلاف نحو: «هذا غلام ودار هند» من كل لفظين لا يكثر استعمالهما معًا.

(٢) «فصل» مفعول به مقدم لأجز، وفصل مضاف، و«مضاف» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله «شبه» نعت لمضاف، وشبه مضاف، و«فعل» مضاف إليه «ما» اسم موصول: فاعل المصدر «نصب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة لا محل لها صلة ما، والعائد محذوف، وأصله ما نصبه «مفعولاً» حال من «ما» الموصولة «أو» عاطفة «ظرفاً» معطوف على قوله: مفعولاً «أجز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ولم» نافية جازمة «يعب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون.

(٣) «فصل» نائب فاعل ليعب في البيت السابق، وفصل مضاف، و«يمين» مضاف إليه «واضطراراً» مفعول لأجله «وجدا» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فصل «بأجنبي» جار ومجرور متعلق بوجد «أو بنعت» معطوف على بأجنبي «أو ندا» معطوف على نعت، وقصر قوله: ندا، للضرورة، وأصله نداء.

(4) «النشر في القراءات العشر» ٢/ ٢٠١ وقال:

وجمهور نحاة البصريين على أن هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وتُكُلِّم في هذه القراءة بسبب ذلك حتى قال الزمخشري: والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر «الأولاد» و«الشركاء»؛ لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة.

قلت [هو ابن الجزري]: والحق في غير ما قاله الزمخشري، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهّي، وهل يحلّ لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز مثل هذا الفصل... وذكر كلاماً طويلاً!!

ومثالُ ما فُصِل فيه بين المضَاف والمضَاف إليه بظرفٍ نصَبه المضافُ الذي هو مصدرٌ، مَا حُكِيَ عن بعض مَنْ يُوثَقُ بعربيته: «تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ وهَوَاهَا سَعْيٌ لهَا في رَدَاهَا».

ومثالُ ما فُصِل فيه بين المضَاف والمضَاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسمُ فاعل، قراءةُ بعض السلف: «فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه» [إبراهيم: ٤٧] بنصب «وعد» وجرِّ «رُسُل»[(1)].

ومثالُ الفصل بشبه الظرف قولُه ﷺ في حديث أبي الدَّرْدَاءِ: «**هل أنتم تارِكُو لي صاحِبِي**»[(2)] وهذا معنى قوله: «فَصْلَ مضاف.. إلى آخره».

وجاءَ الفصلُ أيضاً في الاختيار بالقَسَمِ، حكى الكسائي: «هذا غلامُ واللهِ زيدٍ» ولهذا قال المصنف: «ولم يُعَبْ فَصْلُ يمينٍ».

وأشار بقوله: «**واضطراراً وُجِدَا**» إلى أنه قد جاء الفَصْلُ بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة: بأجنبي من المضاف، وبنعت المضاف، وبالنداءِ.

فمثالُ الأجنبيِّ قولُه: [الوافر]

ش٢٤٠ ـ كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[(٣)]

---

(1) لم يُسَمِّ أبو حيان من قرأ بتلك القراءة وذكَرَها في موضعين من «تفسيره» ٥/ ٤٢٧، و٤/ ٢٣٢ إلا أنه قال هنا: وقرأ بعض السلف!

وأغفلها ابن جني في «المحتسب».

ولم أهتدِ إلى من قرأ بها، والله أعلى وأعلم.

(2) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في «صحيحه» برقم (٣٦٦١) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٣) البيت لأبي حية النميري، يصف رسم دار.

اللغة: «يهودي» إنما خص اليهودي لأنهم كانوا أهل الكتابة حينذاك «يقارب» أي: يضم بعض ما يكتبه إلى بعض «أو يزيل» يفرق بين كتابته.

المعنى: يشبه ما بقي متناثرًا من رسوم الديار هنا وهناك بكتابة اليهودي كتابًا جعل بعضه متقاربًا وبعضه متفرقًا.

الإعراب: «كما» الكاف حرف تشبيه وجر، وما: مصدرية «**خط**» فعل ماض مبني للمجهول «**الكتاب**» نائب فاعل خط «**بكف**» جار ومجرور متعلق بخط «**يومًا**» منصوب على الظرفية يتعلق بخط أيضًا، وكف مضاف، و«**يهودي**» مضاف إليه، وقد فصل بينهما بالظرف، و«ما» مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب... إلخ، وجملة يقارب وفاعله المستتر فيه جوازًا تقديره هو العائد إلى اليهودي في محل جر صفة ليهودي، وجملة يزيل مع فاعله المستتر فيه جوازًا تقديره هو العائد لليهودي أيضًا معطوفة على جملة الصفة بأو. =

ففَصَل بـ «يوماً» بين «كف» و«يهودي» وهو أجنبي من «كف»؛ لأنه معمول لـ«خُطَّ»[1].

ومثالُ النعت قولُه: [الطويل]

ش٢٤١ ـ نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ   مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ[٢]

= **الشاهد فيه:** قوله: «بكف يومًا يهودي» حيث فصل بين المضاف، وهو كف، والمضاف إليه، وهو يهودي، بأجنبي من المضاف، وهو يومًا، وإنما كان الفاصل أجنبيًّا؛ لأن هذا الظرف ليس متعلقًا بالمضاف، وإنما هو متعلق بقوله: «خط»، وقد بينه الشارح.

(1) مثّل بالفصل بمعمول غيرِ المضاف إذا كان ظرفاً!

ويكون كذلك فاعلاً؛ كقول الأعشى:

أعجب أيامَ والداهُ به   إذ نَجَلاهُ فنِعْمَ ما نَجَلا

أي: أنجب والداهُ به أيامَ إذ نَجلاهُ.

ويكون مفعولاً؛ كقول جرير:

تسقي امتياحاً نوى المسواكَ ريقَتِها   كما تضمَّن ماءَ المزنة الرَّصَفُ

أي: تسقي ندى ريقتها المسواكَ.

ينظر: «شرح الأشموني» ٢/ ٤١٩، و«شرح المرادي» ٢/ ٨٢٧ ـ ٨٢٩.

وزاد المرادي أنه يكون مجروراً كقولها:

هُمَا أَخَوا في الحرب من لا أخا له.

(٢) نسبوا هذا البيت لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما.

اللغة: «المرادي» نسبه إلى مراد، وهي قبيلة من اليمن، ويريد بالمرادي قاتلَ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهو عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله، وحديثه أشهر من أن يقال عنه شيء «الأباطح» جمع أبطح، وهو المكان الواسع، أو المسيل فيه دقاق الحصى، وأراد بالأباطح مكة، وأراد بشيخها أبا طالب بن عبد المطلب عم الرسول ﷺ ووالد علي رضي الله عنه، وقد كان أبو طالب من وجوه مكة وعظمائها.

الإعراب: «**نجوت**» فعل وفاعل «**وقد**» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «**بل**» فعل ماض «**المرادي**» فاعل بل «**سيفه**» سيف: مفعول به لِبَلَّ، وسيف مضاف، والضمير مضاف إليه «**من ابن**» جار ومجرور متعلق ببل، وابن مضاف، و«**أبي**» مضاف إليه «**شيخ الأباطح**» نعت لأبي ومضاف إليه، وأبي مضاف، و«**طالب**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «أبي شيخ الأباطح طالب» حيث فصل بين المضاف ـ وهو أبي ـ والمضاف إليه ـ وهو طالب ـ بالنعت، وهو شيخ الأباطح، وأصل الكلام: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

الأصل: «من ابن أبي طالبٍ شيخ الأباطح» وقولُه: [الكامل]

ش٢٤٢ ـ ولَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لأحْلِفَنْ بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ (١)

الأصلُ: «بيمين مُقْسِمٍ أصْدَقَ من يمينك».

ومثالُ النداء قولُه: [البسيط]

ش٢٤٣ ـ وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالخُلْدِ في سَقَرِ (٢)

---

(١) هذا البيت للفرزدق همام بن غالب.

اللغة: «على يديك» أراد: على فعل يديك، فحذف المضاف، والمقصود بفعل يديه العطاءُ والجود والكرم وسعة الإنفاق.

المعنى: يقرر أنه متأكد من كرم المخاطب وجوده، حتى إنه لو حلف عليه لكان حلفه يمين مقسم صادق لا يشوب حلفه شك، وبين ذلك بأن يمينه آكد من يمين الممدوح على فعل نفسه.

الإعراب: «**لئن**» اللام موطئة للقسم، إن: شرطية «**حلفت**» حلف: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المتكلم فاعله «**على يديك**» الجار والمجرور متعلق بحلفت، ويدي مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه «**لأحلفن**» اللام واقعة في جواب القسم المدلول عليه باللام، أحلفن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، وجواب الشرط محذوف وجوبًا يدل عليه جواب القسم «**بيمين**» جار ومجرور متعلق بأحلف «**أصدق**» نعت ليمين «**من يمينك**» الجار والمجرور متعلق بأصدق، ويمين الثاني مضاف، وكاف المخاطب مضاف إليه، ويمين الأول مضاف، و«**مقسم**» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: «بيمين أصدق من يمينك مقسم» حيث فصل بين المضاف، وهو يمين، والمضاف إليه، وهو مقسم، بنعت المضاف، وهو «أصدق من يمينك» كما في البيت السابق، وأصل الكلام: بيمين مقسم أصدق من يمينك.

وفي البيت شاهد آخر، وهو في قوله: «لأحلفن» حيث أتى بجواب القسم وحذف جواب الشرط؛ لكون القسم الموطأ له باللام في قوله: «لئن» مقدمًا على الشرط.

(٢) هذا البيت لبجير بن أبي سلمى المزني، يقوله لأخيه كعب بن زهير، وكان بجير قد أسلم قبل كعب، فلامه كعب على ذلك، وتعرض للرسول ﷺ فنال بلسانه منه، فأهدر النبيُّ دمه.

اللغة: «وفاق» مصدر وافق فلان فلانًا، إذا فعل مثل فعله «تهلكة» أي هلاك «سقر» اسم من أسماء النار التي هي دار العذاب.

المعنى: يقول: إن فعلك يا كعب مثل فعل أخيك بجير ـ يريد الإسلام ـ ينقذك من الوقوع في الهلكة ومن الخلود يوم الآخرة في دار العذاب.

=

وقولُه: [الرجز]

ش٢٤٤ ـ كَأنَّ بِرْذَوْنَ أبَا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ[1]

الأصلُ: «وِفَاقُ بُجَيْرٍ يَا كَعْبُ»، و«كأنَّ بِرْذَوْنَ زَيْدٍ يَا أَبَا عِصَامٍ».

= الإعراب: «وفاق» مبتدأ «كعب» منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، ووفاق مضاف، و«بجير» مضاف إليه «منقذ» خبر المبتدأ «لك» جار ومجرور متعلق بمنقذ «من تعجيل» جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضًا، وتعجيل مضاف، و«تهلكة» مضاف إليه «والخلد» معطوف على تعجيل «في سقر» جار ومجرور متعلق بالخلد.

الشاهد فيه: قوله: «وفاق كعب بجير» حيث فصل بين المضاف ـ وهو «وفاق» ـ والمضاف إليه ـ وهو بجير ـ بالنداء، وهو قوله: «كعب» وأصل الكلام: وفاق بجير يا كعب منقذ لك.

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «برذون» البرذون من الخيل ما ليس بعربي.

المعنى: يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل، لكان في نظر من يراه حمارًا؛ لصغره في عين الناظر ولضعفه.

الإعراب: «كأن» حرف تشبيه ونصب «برذون» اسم كأن «أبا» منادى حذف منه حرف النداء منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأبا مضاف، و«عصام» مضاف إليه، وبرذون مضاف، و«زيد» مضاف إليه «حمار» خبر كأن «دق» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى حمار، والجملة في محل رفع نعت لحمار «باللجام» جار ومجرور متعلق بدق.

الشاهد فيه: قوله: «كأن برذون أبا عصام زيد» حيث فصل بين المضاف ـ وهو «برذون» ـ والمضاف إليه ـ وهو «زيد» ـ بالنداء، وهو قوله: «أبا عصام» وأصل الكلام: كأن برذون زيد يا أبا عصام، كما ذكره الشارح العلامة رحمه الله.

ومما هو من باب الضرورة ـ في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ـ الفصل بينهما بفاعل المضاف، ومن ذلك قول الشاعر:

نَرَى أسهُماً لِلمَوتِ تُصْمِي وَلا تُنمِي وَلا نَرْعَوِي عَنْ نَقْضِ أهْوَاؤُنَا العَزْمِ

الشاهد فيه قوله: «نقض أهواؤنا العزم» حيث فصل بين المضاف ـ وهو قوله: «نقض» ـ والمضاف إليه ـ وهو قوله: «العزم» ـ بفاعل المضاف، وهو قوله: «أهواؤنا» الذي هو فاعل المضاف؛ لأن «نقض» مصدر يحتاج إلى فاعل، وأصل الكلام: «عن نقض العزم أهواؤنا».

ومثل ذلك قول الآخر:

مَا إنْ وَجَدْنَا لِلهَوَى مِنْ طِبِّ وَلا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ

الشاهد فيه قوله: «قهر وجد صب» حيث فصل بين المضاف ـ وهو قوله: «قهر» ـ والمضاف إليه ـ وهو قوله: «صب» ـ بفاعل المضاف، وهو قوله: «وجد»؛ لأن المضاف مصدر، وأصل الكلام: «قهر صب وجد».